تحليل سياسة نظام التعليم العالي في الجمهورية اليمنية ومقترحات تطويرها

د. نجيبة محمد مطهر(*)

أولاً- الإطار العام للبحث:

مقدمة:

يُعد التعليم بكل أنواعه ومراحله من أهم استثمارات المجتمعات والشعوب التي تسعى للنهوض بطاقاتها وإمكانياتها البشرية، وبما يحقق لها استقلاليتها وسيادتها وتطورها. ويمثل التعليم العالي قمة الهرم التعليمي، وتحظى مؤسساته، الجامعية منها وغير الجامعية، باهتمام مختلف دول العالم المعاصر، باعتبارها البوتقة التي يتم فيها إعداد العلماء والمفكرين والمبدعين والباحثين والفنيين المهرة والقادة السياسيين ورجال الأعمال الذين تحتاج إليهم المجتمعات كافة لدفع عجلة التنمية إلى الأمام، كما يتم فيها إجراء البحوث العلمية اللازمة لإحداث التجديد، ومواجهة متطلبات العصر.

وإذا كان التعليم العالي يعنى في جوهره بالدراسة في المراحل المتقدمة في الثقافة الاجتماعية، فهو قديم في نشأته، ولعل أولى المحاولات المعروفة في التاريخ القديم لجمع الأساتذة والطلاب في مكان واحد لتلقي العلوم والمعارف، كانت في مصر والهند والصين. وكان يوجد في بلاد اليونان أشهر الجامعات إلى الحد الذي دعا بعض الباحثين إلى اعتبارها الأساس الذي قامت عليه الجامعات الحديثة[1]. وقامت بعض المساجد

(*) أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المشارك، نائب رئيس جامعة صنعاء للدراسات العليا، الجمهورية اليمنية.

(1) سميح أبو مغلي، وآخرون، قواعد التدريس في الجامعة، عمَّان، دار الفكر، ط1، 1997، ص30-31.

في العديد من الأقطار الإسلامية بدورها التعليمي كجامعات، واكتسبت شهرة في الماضي والحاضر، ومنها المسجد النبوي بالمدينة المنورة، والمسجد الأموي بدمشق، وجامع القيروان والمسجد الأقصى في مدينة القدس، وجامع الزيتونة بتونس، وجامع القرويين بالمغرب، والجامع الأزهر بالقاهرة، والجامعان الكبيران في صنعاء وزبيد باليمن[1].

إلا أن ذلك التعليم في العالم القديم لم يكن إلا تجمعًا إراديًّا للطلاب والمعلمين، ولم تحكمه سياسات أو لوائح تنظيمية أو تشريعات مالية، أو تخصصات فنية، أو حتى مناهج دراسية محددة. ويشير كثير من الباحثين إلى أن مؤسسات التعليم العالي بنظمها الرئيسة وكثير من تقاليدها المعروفة في العصر الراهن نشأت في القرون الوسطى الأوروبية، وتميزت عن سابقتها من حيث إنها نمت تدريجيًّا على شكل اتحادات تجمع المشتغلين بالعلم والتعليم من الطلاب والأساتذة، وتمتعت بالاستقلال الذاتي والحرية الأكاديمية، إلا أنها كانت مقتصرة على أفراد من الطبقات العليا في المجتمع، وعلى الذكور منهم دون الإناث إلا ما ندر، ولعبت دورًا في المحافظة على استمرار الفروق يناهز الدور الذي لعبته مظاهر عدم المساواة في الحقوق المدنية والسياسية.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية 1945، وانتشار الحركات التحررية والتقدم العلمي والتكنولوجي، وإعلان توصيات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان في التعليم والخدمات الاجتماعية، وظهور بعض النظريات العلمية مثل نظرية التعليم كاستثمار، ونظرية رأس المال البشري التي جعلت من التعليم الوسيلة الأساسية لحراك المجتمع في مضمار التقدم والتنمية الشاملة، بدأت العديد من الدول في تبني مبدأ

(1) شوقي ضيف، دراسات في التربية الإسلامية، شبين الكوم، مكتبة ضيف، 1992، ص102؛ وأبو بكر عبد الله القربي، التعليم العالي الحكومي في اليمن إلى أين؟ جامعة الملكة أروى، مؤتمر التعليم العالي الأهلي، الجزء الأول ، صنعاء 30 مايو - 1 يونيو 2000، ص2.

تكافؤ الفرص التعليمية، وما يرتبط به من سياسات وإجراءات أدت بدورها إلى زيادة الإقبال على التعليم من الجنسين ومن فئات وطبقات المجتمع المختلفة[1].

وبفعل تأثير تلك الجهود، شهد التعليم العالي على المستوى العالمي والعربي انتشارًا واسعًا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لإحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، بل إن كثيرين رأوا أن التعليم العالي أصبح عصب التنمية ومعيارًا للتقدم، ودعوا لزيادة فرص الالتحاق به للتمكن من دخول المنافسة العالمية؛ ولهذا ازداد الاهتمام العالمي بالتعليم العالي، فتضاعفت أعداد الطلبة الملتحقين به، وبدأت الدول المختلفة تهتم بنوعية التعليم المقدم فيه، وبات من الضروري العمل على تطويره وتجويده[2].

أما على المستوى اليمني، فيعد التعليم العالي حديث النشأة إذ تعود بدايته إلى عام (1970م) حين شرعت الحكومة الوطنية في كل من شمال اليمن وجنوبه في إنشاء جامعتي صنعاء وعدن لاستكمال السلم التعليمي، ومواجهة احتياجاتها من الكوادر الوطنية، واستمر التوسع في التعليم الجامعي من خلال الجامعتين وفي إطارهما حتى قيام دولة الوحدة عام (1990م).

ومع تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي دعت الحاجة إلى افتتاح ثمان جامعات أخرى، ليبلغ عدد الجامعات الحكومية العاملة عشر جامعات هي: صنعاء، عدن، تعز، حضرموت، الحديدة، إب، ذمار، عمران، البيضاء، حجة. تضم (120) كلية، تتوزع بين (67) كلية إنسانية، منها (34) في التخصصات التربوية، و(53) كلية

(1) Arnaud Chevalier and Others, "Amulti-country stdy of inter-generational educational, mobility" Peper presented at the University of Southampton, March 17th, 2003

(2) اليونسكو، التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين.. الرؤية والعمل. المؤتمر العالمي للتعليم العالي، باريس، 1998؛ سالم بن سليم الغنبوصي، مدى التطابق بين وزائف خريجي جامعة السلطان قابوس في سوق العمل العماني وتخصصاتهم الأكاديمية، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 10، عدد (1)، 2014، ص2.

في التخصصات العلمية التطبيقية، وتشمل (106) أقسام تتكرر بين الكليات والجامعات الحكومية لتصل إلى (563) قسما من مختلف التخصصات الإنسانية والتطبيقية، بالإضافة السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاع التعليم، فأنشئت منذ عام 1993م وحتى عام 2014م (38) جامعة خاصة، تضم (92) كلية، منها (56) كلية إنسانية و(36) كلية تطبيقية، تركز معظمها في العاصمة صنعاء[1].

وعلى الرغم من التطور الملموس الذي شهده التعليم العالي في اليمن من حيث مؤسساته وكلياته وتخصصاته وأعضاء هيئة التدريس، وأعداد الطلاب الملتحقين به وإسهامه في رفد المجتمع بالكوادر المؤهلة في مختلف المجالات، إلا أنه يواجه تحديات وصعوبات متنامية مبعثها ضعف قدرة هذه الجامعات على الاستجابة للطلب الاجتماعي المتزايد على هذا النوع من التعليم، كما تعالت صيحات الاحتجاج وظهر انخفاض مستوى الرضا في الأوساط والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية اليمنية بسبب تدني كفاءة وفاعلية التعليم الجامعي، ونتيجة لضعف ملاءمة مخرجاته للأدوار التي يضطلع بها الخريجون في الأعمال والوظائف التي يلتحقون بها، وارتفاع نسبة البطالة عند حملة الشهادات العليا الجامعية وغير الجامعية.

ورغم البرامج والسياسات التشغيلية التي تتبناها الحكومات المتتالية، والجهود التي تبذلها لخفض معدلات البطالة وتحقيق التنمية المستدامة؛ إلا أن نسبة البطالة عند حملة الشهادات العليا تبقى دائمًا مرتفعة، لأسباب عالمية متعددة[2]، لعل من أبرزها العولمة وإفرازاتها التي أدت إلى تدويل المهن وإنتاج شهادات ذات معايير عالية،

(1) طاهر محمد عمر الأهدل ، التعليم والحراك الاجتماعي في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية، رسالة دكتوراه، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة أسيوط، مصر، 2006، ص120-121؛ المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مؤشرات التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية لعام 2012/ 2013م، صنعاء، 2014، ص71-72.

(2) خالد صوير، إدماج خريجي التعليم العالي في سوق العمل - دراسة خالة مديرية التشغيل تلمسان - رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2016، ص10.

والتغيرات في البُنى الاقتصادية التي أدت الى تحولات سريعة في البيئة الوظيفية والمهنية[1]، ورافق ذلك على مستوى اليمن أزمة اقتصادية مستمرة منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، وتفاقمت بدرجة مخيفة بعد اندلاع الحرب في اليمن في مارس (2015)، والتي أثرت سلبًا على مجالات التنمية كافة، وأدت إلى عجز في تمويل التعليم وتوقف النفقات الاستثمارية، وتناقص حاد في فرص العمل والاستثمار والتوظيف[2]. وبحسب تقرير (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2019) تراجعت معدلات التنمية في اليمن خلال الخمس سنوات الماضية نتيجة الحرب إلى ما يعادل (20) سنة.

وإذا كانت البطالة بصفة عامة مشكلة اقتصادية في الأساس، فإن التعليم العالي اليمني وسياساته يعدان أحد الأسباب المباشرة في ارتفاع معدلات البطالة بين حملة الشهادات العليا، وتكاد تجمع معظم الدراسات والتقارير[3] على أن نظام التعليم

(1) فوزية بنت عبد الرحمن بن سالم بانعمة، المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030 - دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر، العدد (184)، الجزء الأول، أكتوبر، 2019، ص736.

(2) طاهر محمد عمر الأهدل، اتجاهات طلبة كلية التربية بجامعة صنعاء نحو ثقافتي العنف والحوار، صنعاء، مقبول للنشر بمجلة جامعة الناصر، بتاريخ 2019/4/2، ص2.

(3) البنك الدولي، التقرير السنوي، إنهاء الفقر والاستثمار في الفرص، 2019؛ المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2013، ص83-84؛ مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، 2012، ص9-10؛ نبيل أحمد محمد العفيري، إستراتيجية مقترحة لتطوير الشراكة بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل، رسالة دكتوراه، قسم الإدارة وأصول التربية، كلية التربية، جامعة تعز، اليمن، 2010؛ عبد اللطيف محمد، مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (16)، المجلد السابع، 2014، طاهر محمد عمر الأهدل ، التعليم والحراك الاجتماعي في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية، رسالة دكتوراه، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة أسيوط، مصر، 2006، ص72؛ رهيب سعيد قائد العبسي، تصور مقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل في ضوء الواقع الحالي لها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (28)، المجلد (10)، 2017، ص158.

العالي في اليمن ما يزال كميًّا في مخرجاته وضعيفًا في مدخلاتـه، وأن التوسـع الكبـير في عدد مؤسساته الحكومية والأهلية جاء في معظم الأحيان ارتجاليًّا، وجاء أحيانا لتغطيـة النفقات التشغيلية، ورافقه إغفال للخطط والأولويات وتدبير الموارد الكافية لها، فقـد تم هذا التوسع بدون سياسات وخطط واضحة ودون دراسة لاحتياجـات سـوق العمـل وخطط التنمية، الأمر الذي أدى إلى تكرار أقسامها وبرامجها، وضعف في قـدرة هـذه البرامج على سد حاجة المجتمع من الكوادر المؤهلة، بحيث أصبحت أغلب مخرجاته لا تواكب احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية وسوق العمل المحلي والإقليمي.

ومع ذلك، فقد سعت الجمهورية اليمنية كغيرها من الدول إلى تطوير العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي، فبدأت وزارة التعليم العالي منذُ العام 2000م بالاهتمام بمفاهيم الجودة والاعتماد الأكاديمي، وفي عام 2005م بدأت أنشطتها العملية بالتعاون مع منظمات دولية، من خلال تكليف فرق عدة لتقييم مؤسسات التعليم العالي الأهلية، وقد نتج عن ذلك التقييم إغلاق عدد من البرامج الأكاديمية، منها إغلاق برامج الطب البشري في الجامعات الخاصة، وإغلاق فروع تلك الجامعات في المحافظات[1]. كما صدر القرار الجمهوري رقم (210) لسنة 2009م القاضي بتأسيس مجلس للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، وتحديد أهدافه ومهامه، ثم صدر القرار الجمهوري رقم (13) لسنة 2010م بتسمية أعضاء المجلس، واستكملت وزارة التعليم العالي إعداد نظام ولوائح ومسودة معايير ودليل الاعتماد الأكاديمي[2].

(1) محمد ناجي الدعيس، ونبيلة علي الشويع، الممارسات الأكاديمية لأساتذة جامعة صنعاء في ضـوء معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجـلد (6)، العدد (24)، جامعة الأندلس، صنعاء، 2019، ص18.

(2) الجريدة الرسمية، صحيفة 14 أكتوبر، وكالة سبأ، صـدور قـرار جمهـوري رقـم (210) بتـاريخ 2009/8/26م الخاص بإنشاء مجلس للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، صـنعاء، 2010، ص1-20.

ومؤخرًا صدرت بعض وثائق المعايير الوطنية المرجعية وتم تدشين العمل بها في الجامعات اليمنية في العام 2018م، إلا أن هذه المعايير ما زالت في حدودها الدنيا سواءً على المستوى التشريعي، أو التوجه الإستراتيجي، أو على مستوى الممارسة الفعلية في الجامعات اليمنية[1]. ويبدو أن تحقيق الجودة الشاملة للتعليم العالي في اليمن أمر بعيد المنال، لعدة أسباب، منها تضخم مؤسساته، وعدم كفاية التمويل، ومنها عدم توافر أعضاء هيئة التدريس المؤهلين والمتحمسين لتنفيذ الجودة في أدائهم، وعدم وجود معايير جودة أو اعتماد تلاؤم جميع البرامج القائمة لكليات وأقسام ومراكز مؤسسات التعليم العالي، وتصلح كمرتكزات لتقويمها وتطويرها، وتحصل على توافق آراء فريق الجودة في المؤسسة التعليمية حول صلاحيتها وموافقتهم على تطبيقها.

وأشارت بعض الدراسات[2]. إلى أن أبرز المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي تتمثل في معوقات الأداء في مجال البحث العلمي، تليها معوقات الأداء في خدمة المجتمع، ثم معوقات الأداء في العملية التعليمية، ثم المعوقات المرتبطة بالجوانب الإدارية والتنظيمية. وترتبط تلك المعوقات بضعف سياسة توظيف البحث العلمي لخدمة المجتمع، وافتقار وزارة التعليم العالي إلى سياسة واضحة للقبول تساعد في تطبيق معايير الاعتماد، إلى جانب تذبذب سياسات إدارة التعليم العالي وتمويله.

وقد بذلت محاولات عديدة من قيادات تعليمية رسمية، ومن باحثين لوضع

معهد البحوث والدراسات العربية
عضو اتحاد الجامعات العربية

(1) أحمد غالب الهبوب، وآخرون، المعايير الوطنية المرجعية (النارس) ومتطلبات تطبيقها في الجامعات اليمنية – دراسة نقدية تحليلية، المؤتمر العلمي الأول لجامعة البيضاء، محور: التربية والتعليم، الفترة 11-13 يوليو2020، ص3.

(2) نعمان قايد النجار، وعارف عباس، وعبده العامري، معوقات تطبيق معايير الجودة التعليمية الشاملة في جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد (8)، العدد (21)، جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية، اليمن، 2015.

سياسة تعليمية في اليمن، إلا أن هذه الجهود ظلت فردية وجزئية وعكست اهتمامات وتخصصات أصحاب تلك المحاولات، ولم تظهر سياسة تعليمية رسمية مكتوبة ومعلنة، وتلزم المستويات الإدارية والتعليمية في الوزارات المشرفة على التعليم، وفي المؤسسات التعليمية بتطبيقها[1].

ومن المعروف أنه لا يمكن لأية دولة بناء حضارتها وتربية الأجيال من أبنائها على نحو متميز، دون أن يكون لديها سياسة تعليمية واضحة ومستقرة، وقائمة على أسس علمية وحضارية أصيلة، ومعبرة عن الاحتياجات الواقعية والتطلعات المستقبلية للمجتمع، وكذلك لا يمكن لأجهزة الإدارة وتنظيماتها وسلوكاتها، أن تكون ملبية لهذه الحاجات والتطلعات إلا بوجود سياسة تعليمية تتضمن مبادئ مرشدة، تعمل كموجه ومحدد لاتخاذ القرارات اللازمة، وبما يضمن تحقيق الأهداف الموضوعة بكفاية وفاعلية[2].

ومن هنا تبرز أهمية وضرورة أن تكون لدى اليمن سياسة واضحة للتعليم عامة والتعليم العالي خاصة، تعتمد على مشروع حضاري شامل يستند إلى رؤية شاملة وفلسفة اجتماعية وفلسفة تربوية واضحة المعالم مرسومة يقرها قادة التعليم العالي، وتنفذ لتساعد اليمن على حل مشكلاتها التنموية الشاملة.

وبالنظر إلى الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، لا بد من تطوير سياسة التعليم العالي في اليمن، بما يضمن المضي في الإصلاح الجاد للتعليم العالي، وهو ما

(1) نجوى أحمد الحاج، تصور مقترح لتطوير المراكز البحثية والعلمية في جامعة صنعاء في ضوء متطلبات تنمية المجتمع اليمني، المؤتمر العلمي الأول للمراكز البحثية والعلمية، جامعة صنعاء، تحت شعار «المراكز البحثية والعلمية ودورها في التنمية المجتمعية»، خلال الفترة من 1 إلى 3 أغسطس، صنعاء، 2017.

(2) عبد الجواد بكر، السياسات التعليمية وصنع القرار، الإسكندرية، دار الوفاء للنشر والطباعة، 2003، ص30.

يعكس الحاجة المتزايدة لتحليل وتقييم السياسات الحالية على مستوى الفكر والممارسة؛ من أجل توفير منهجيات جديدة ومبتكرة لتطويرها بالإضافة إلى تحليل تجارب العديد من الدول في هذا المجال؛ من أجل توفير مرجعية يمكن الإفادة منها في تطوير التعليم العالي وسياساته بما يتناسب مع خصائص المجتمع اليمني ومعطيات العصر.

ولذلك جاء هذا البحث لتحليل سياسة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية على مستوى الفكر والممارسة المتعلقة بعناصر المنظومة التعليمية كافة قدر الإمكان، من وجهة نظر الباحثة المبنية عل بعض المراجع والمصادر العلمية والتقارير الرسمية وغير الرسمية وخبرة الباحثة لأكثر من 25 عامًا في هذا المجال؛ لتشخيص نقاط القوة في السياسات الحالية وتدعيمها، ونقاط الضعف ومعالجتها بما يعزز العلاقة بين السياسة التعليمية والنظم المجتمعية الأخرى، ومن ثم وضع مقترحات لتطويرها في ضوء نتائج التحليل ووفقًا للتوجهات العامة للدولة.

إشكالية البحث:

جاء هذا البحث ليسهم بشكل إيجابي في تشخيص الوضع الراهن لسياسات التعليم العالي في اليمن في ضوء آلية مقترحة؛ وذلك لندرة وجزئية المراجعات العلمية لهذه السياسات، وقلة وسطحية ما جرى عليها من تعديلات - حسب علم الباحثة.

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

تساؤلات البحث:

1- ما سياسات التعليم العالي اليمني المتضمنة في التشريعات والوثائق الرسمية؟

2- ما الواقع التطبيقي لسياسات التعليم العالي في اليمن مقارنة بالسياسات المتضمنة في التشريعات والوثائق الرسمية؟

3- ما مقترحات تطوير سياسات التعليم العالي في اليمن في ضوء نتائج تحليل الواقع الحالي؟

أهمية البحث:

مؤسسات التعليم العالي تواجه اليوم معوقات عديدة في تطوير كفاءتها وفاعليتها، وتكمن أهمية البحث في أنه يعالج بعض الموضوعات الحيوية في العصر الحالي الذي يشهد ثورة معرفية عالمية، وذلك بتقديم آلية مقترحة لسياسة التعليم العالي في اليمن والمساعدة في تطوير وتقدم هذه السياسة لتواكب احتياجات المجتمع ومتطلبات العصر، من هنا يمكن تلخيص أهمية البحث في النقاط التالية:

1- يسهم البحث في إلقاء الضوء على الواقع الحقيقي لسياسة التعليم العالي والتعرف إلى الايجابيات والسلبيات، بما يؤدي إلى تطويرها وتحديثها.

2- تقديم معلومات لمتخذي القرار لتطوير هذه السياسة في ضوء الإمكانات المتاحة.

3- المساعدة في تقديم آلية مقترحة لتقويم سياسات التعليم العالي في اليمن.

4- ندرة الدراسات التي تتناول سياسة التعليم العالي في اليمن.

5- إسهام نتائج البحث في إثراء المعرفة العلمية المتعلقة بالتعليم العالي وسياساته على مستوى الفكر والممارسة، وهو ما قد يفيد الباحثين والمهتمين.

منهجية البحث:

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

تبين أن المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الملائم لطبيعة هذا البحث في الإجابة على تساؤلاته من خلال التحليل الكيفي للمراجع والتشريعات والدراسات اليمنية السابقة والتقارير الرسمية وغير الرسمية.

مصطلحات البحث:

1- التعليم العالي: يستخدم مصطلح «التعليم العالي» ليشمل كل أنواع ومستويات التعليم بعد الثانوية بما فيها التعليم الجامعي بحلقتيه الأولى (الدراسات

الجامعية)، والثانية (الدراسات العليا)، وتبعًا لذلك سميت «وزارة التعليم العالي والبحث العلمي»؛ كونها تشرف على مؤسسات التعليم بعد الثانوية، أو هكذا يفترض، وعلى الموفدين للدراسة في الخارج، سواء في الدبلوم المتوسط الواقع بين الثانوية والجامعة، أم للدراسة الجامعية، أم الموفدين للدراسات العليا (دبلوم عالي، وماجستير ودكتوراه)، ولكن دون أن يعني ذلك أن التعليم الجامعي هو «التعليم العالي»، وخاصة عند التخصيص، وتناول الأنواع أو المستويات التعليمية الواقعة بعد مرحلة التعليم الثانوي.

2- الجامعات الحكومية: يشير مفهوم الجامعات الحكومية إلى: مؤسسات التعليم الجامعي التي أقامتها الحكومات اليمنية تطبيقًا لدستور الجمهورية اليمنية، لتقديم فرص التعليم الجامعي لأبناء المجتمع اليمني مجانًا، وتيسر تقديمه وبدون رسوم دراسية.

3- الجامعات الخاصة: تعرّف «الجامعات الخاصة»، أو الكليات المماثلة لها بأنها: مؤسسات التعليم الجامعي التي أقامها القطاع الخاص، ضمن أنشطته الاستثمارية؛ لتحقيق عائدات اقتصادية أو مالية أساسًا.

ويسميها البعض خطأ «الجامعات الأهلية»، في حين أن كلمة (الأهلية) تعني أن هذا التعليم مجاني وبدون رسوم دراسية، كما كان سائدًا في المجتمعات العربية الإسلامية بوصفها فريضة إسلامية، وحاليًا هناك جامعات وكليات أهلية، تقدم تعليمًا جامعيًا بدون رسوم دراسية، بل إن بعضها تقدم لدارسيها رواتب وسكن وخلافه. وهذا المعنى لا يصدق على الجامعات التي أنشأها القطاع الخاص؛ بقصد الربح المادي.

4- السياسة العامة: هي «مجموعة البرامج الأساسية التي يصاحبها مجموعة من القرارات التي تحدد كيفية وضع الأهداف وكيفية تنفيذها»[1].

(1) اليونسكو، تنويع برامج التعليم العالي لتلبية احتياجات عالم العمل والتنمية الشاملة، وثيقة مرجعية، بيروت، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، (ب)، 2-5 مارس 1998.

5- السياسة التعليمية: تعرف بأنها: «مجموعة القرارات والإجراءات المتعلقة بالقضايا التعليمية المختلفة والناجمة عن عملية تحديد الأهداف ونقلها إلى مستوى التنفيذ، مع مراعاة هذه القرارات في إطارها العام للفلسفة التعليمية للنظام السياسي»[1].

وتعرف أيضًا بأنها: «مجموعة الأهداف والاتجاهات والمبادئ التي يقوم عليها التعليم في أي مجتمع من المجتمعات، وتحدد إطاره العام ونظمه المختلفة»[2].

وتعرف الباحثة **السياسة التعليمية** بأنها: القوانين والقواعد والمبادئ والقرارات السياسية الحكومية المتعلقة بنطاق التعليم التي تحدد حركة التعليم العالي المستقبلية في المجتمع.

6- سياسات التعليم العالي: هي مجموعة الأهداف والاتجاهات والمبادئ التي يقوم عليها التعليم العالي في اليمن وتحدد مهامه وبناه ومناهجه وتقنياته.

وتعرف الباحثة سياسة التعليم العالي في اليمن إجرائيا بأنها: الخطوط العريضة والعامة والمبادئ والاتجاهات والأولويات التي يتم رسمها لتحقيق الأهداف العامة للتعليم العالي التي وردت في قانون الجامعات اليمنية رقم 18 لعام 1995 ومن هذه السياسة التعليمية تنبثق الإستراتيجيات والخطط والبرامج والمناهج التي تنفذ الأهداف العامة للتعليم العالي.

7- تحليل سياسات التعليم العالي: هي عملية تشخيصية تهدف إلى بيان جوانب القوة والضعف في سياسات التعليم العالي بهدف تطوير هذه السياسة من أجل تحقيق أهدافها والحكم عليها في ضوء معايير ومحكات واضحة.

---

(1) عبير إبراهيم أمنية، أثر التغيرات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم على تنفيذ وأداء سياسات التعليم العالي في ليبيا: دراسة تطبيقية على سياسة التنسيب بجامعة قاريون، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، بنغازي، 1995، ص54.

(2) أحمد غالب الهبوب، دراسة تحليلية مقارنة لأهداف التعليم العالي في اليمن والأردن، مؤتمر التعليم العالي، الأردن، 2010.

ثانيًا- الخلفية النظرية لسياسات التعليم العالي:

يتضمن هذا المحور عرضًا وتحليلًا للموضوعات التالية:

1- العلاقة بين فلسفة التربية والسياسة التعليمية.

2- الإطار التشريعي للتعليم العالي في اليمن.

3- العملية التربوية والتعليمية في اليمن

4- مقومات نجاح سياسات التعليم العالي والتحديات.

5- أهداف وسياسات التعليم العالي اليمن في الوثائق الرسمية (إجابة التساؤل الأول: ما سياسات التعليم العالي اليمني المتضمنة في التشريعات والوثائق الرسمية؟).

1- العلاقة بين فلسفة التربية والسياسة التعليمية:

تعد السياسة التعليمية أداة فلسفة التربية، ذلك أن فلسفة التربية تعين المضمون الفكري للتربية، وتبين أصله وفصله، وترسم الصورة النهائية لما يجب أن تكون عليه التربية في هذا المجتمع، أي إنها تحدد نقطة البداية ونقطة النهاية، وتعين المجالات التي تتحرك داخلها التربية، يتبلور ذلك ويتجسد في أهداف عامة للتربية، عندها تأتي السياسة التعليمية لتنقل الأهداف التربوية إلى حيز الممارسة والتطبيق، وذلك بتصنيف وتفصيل وترتيب الأهداف العامة للتربية وفق أولويات النظام السياسي الحاكم، ونقلها إلى موجهات تحدد مسارات نظم التعليم، وتحكم العمليات الإدارية والأكاديمية والفنية وتنظمها في كل متداخل ومتكامل في اتجاه الغايات التربوية المنشودة[1].

وحيث إن السياسة التعليمية ترسم التوجهات الكلية لخطوط السير، وبيان لمجالات الحركة والعمل، فإنها تصاغ في مجموعة من المبادئ العامة التي تعكس

(1) نجوى أحمد الحاج، تصور مقترح لتطوير المراكز البحثية والعلمية في جامعة صنعاء في ضوء متطلبات تنمية المجتمع اليمني، مرجع سابق، ص7-8.

اختيارات السلطة الحاكمة من جهة، والمتطلبات الملحة لتطوير المجتمع من جهة ثانية. وعلى أساس السياسة التعليمية يتم وضع إستراتيجيات تطوير نظم التعليم، بغرض صياغة الاختيارات التي حددتها السياسة التعليمية في مجموعة من الإجراءات، لتحديد ما يجب عمله في ضوء ما قد يطرأ من تغيرات في المستقبل، وذلك باستعراض كل البدائل الممكنة، ثم القيام باختيار أحدها وفقًا لمقدرة التعليم على تحقيق الهدف المطلوب بأكبر كفاية ممكنة. وبناءً على هذه الإستراتيجية يتم وضع خطط التطوير، التي تشخص مشكلات الواقع التعليمي، وتضع مراحل وخطوات التنفيذ في كل جوانب النظام التعليمي في زمن ومكان معينين، وتكلفة محددة، وبذلك تكون الخطط والبرامج والمشروعات هي المستوى الأخير الأكثر تفصيلًا وتحديدًا لأهداف التعليم.

لذلك يقصد بسياسة التعليم العالي الخطوط العريضة والعامة والاتجاهات والأولويات التي يتم رسمها لتحقيق الأهداف العامة للتعليم العالي التي وردت في قانون الجامعات اليمنية رقم 18 لعام 1995، ومن هذه السياسة التعليمية تنبثق الإستراتيجيات والخطط والبرامج والمناهج التي تنفذ الأهداف العامة للتعليم العالي.

وتُعرَّفُ فلسفة التعليم في اليمن بأنها: مجموعة من المبادئ والأهداف التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة، وتُعدُّ موجهًا لبناء عناصر المنظومة التعليمية كافة وتطويرها، وتستند هذه المبادئ إلى مجموعة مصادر وأسس دينية وعلمية ووطنية ودولية وتهدف إلى تكوين شخصية الإنسان ليكون مؤمن بالله تعالى، ومتمسك بمبادئ وقيم وتعاليم الدين الإسلامي، ومخلص لوطنه، وقادر على فهم مجريات العصر ويتعامل معها بطريقة حسنة، وممتلك لمهارات التفكير العلمي الإيجابي، مسهم في التنمية المستدامة في القطاعات المختلفة بالمجتمع اليمني.

وبنيت فلسفة التعليم في الجمهورية اليمنية على مجموعة من المصادر الرئيسة، تتصف بالموثوقية والمرونة والقابلية للتجديد، وما تتضمنه هذه المصادر من المبادئ والأهداف التعليمية العامة، والتي ستعمل مؤسسات التعليم بجميع عناصرها على تحقيقها على أرض الواقع، وتفعيلها في حياة المستفيدين، وفي مسيرة نماء المجتمع وتقدمه.

2- الإطار التشريعي للتعليم العالي في اليمن:

توجد مجموعة من التشريعات والقوانين التي تُمثل الإطار المرجعي والمستند الذي يقوم عليه التعليم العالي في اليمن، منها دستور الجمهوري اليمنية لعام 1994م وتعديلاته عام 2001، وقانون التعليم العام رقم (45) لسنة 1992م، وقانون الجامعات اليمنية رقم (18) لسنة 1995م وتعديلاته، وقانون الجامعات الأهلية رقم (13) لسنة 2004م، وقانون البعثات رقم (19) لسنة 2003م، وقانون التعليم العالي رقم (13) لسنة 2010م، واللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (137) لسنة 2004م.

ونصت المادتان (2، 3) من دستور الجمهورية اليمنية لعام 1994م على: «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية»، و«الإسلام مصدر جميع التشريعات»، ونصت المادة (54) «التعليم حق للمواطنين جميعًا تكفله الدولة»، كما نصت المادة (27) على أن: «تكفل الدولة حرية البحث العلمي والإنجازات الأدبية والفنية والثقافية المتفقة وروح وأهداف الدستور كما توفر الوسائل المحققة لذلك وتقدم الدولة كل مساعدة لتقدم العلوم والفنون، كما تشجع الاختراعات العلمية والفنية والإبداع الفني وتحمي الدولة نتائجها». ونصت المادة (32) منه على أن: «التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية أركان أساسية لبناء المجتمع وتقدمه يسهم المجتمع مع الدولة في توفيرها».

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

وحدد قانون التعليم العام رقم (45) لسنة 1992م أربعة مصادر لفلسفة التعليم في اليمن تتمثل في: الدين الإسلامي، ودستور الجمهورية اليمنية، ورصيد ثورتي سبتمبر وأكتوبر، وحاجات المجتمع اليمني، وخصائص المتعلم وحاجاته. وأقر القانون حق التعليم للجميع حيث ورد في المادة (6) الفقرة (أ) «اعتبار التعليم إلى جانب كونه استثمارًا بشريًّا تنمويًّا بعيد المدى، فهو حق إنساني مشروع تكفله الدولة وتيسره لجميع أبناء الشعب»، وجاء في المادة (8) «التعليم مجاني في جميع مراحله تكفله الدولة».

ونصت المادة (4) من قانون الجامعات لعام 1995م على «أن تحدد سياسة القبول بما يخدم حاجة الجمهورية اليمنية من الكوادر في مختلف التخصصات مع الالتزام بالدور المعرفي للجامعة وتكافؤ الفرص التعليمية». وتؤكد قوانين التعليم العالي على استقلالية الجامعات ماليًّا وإداريًّا وأكاديميًّا، وفي ذات الوقت يمنح قانون التعليم العالي وزارة التعليم العالي حق الإشراف والتنسيق ووضع الخطط والسياسات والبرامج التعليمية وتحديد معايير الجودة على جميع مؤسسات التعليم العالي. إلا أن بعض هذه المهام تتناقض مع الاستقلال الممنوح للجامعات الحكومية، كما أن الوزارة لا تقوم بالدور المنوط بها في تطبيق معايير الجودة فيما يتعلق بالجامعات الأهلية. كما أن الواقع يبين عدم توفر الاستقلال المالي حيث تقوم وزارة المالية بتحديد سقف ميزانيات الجامعات وتوزيعها على بنود محددة رغم أن هذه الميزانيات لا تتناسب مع طبيعة أنشطة الجامعات ووظائفها.

3- العملية التربوية والتعليمية في اليمن:

العملية التربوية والتعليمية لا تأتي من فراغ فكري ولا معرفي ولكنها تأتي لتعبر عن طموحات المجتمع، ولذا فإن هيكلية العملية التربوية والتعليمية تأتي من خلال التالي: فلسفة اجتماعية، فلسفة تربوية، أهداف تربوية عامة، سياسة تربوية، إستراتيجية تربوية، خطط تربوية. هذه الرؤى الفكرية الشاملة المتكاملة التي تستند إليها الأهداف التي يتبعها المجتمع وتوجه نظامه التعليمي.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

وتحقيق أهداف سياسة التعليم العالي في اليمن يستند على بناء الأهداف العامة التي تشتق من فلسفة التربية من أجل ترتيب وتنظيم وتحديد وظائف النظام التربوي حيث إن هذه الأهداف هي التي تكون بمثابة موجهات لهذا النظام ومؤسساته التعليمية، ومن هنا تلعب السياسة التعليمية الدور المهم في توجيه العمل بهذه المؤسسات.

4- مقومات نجاح السياسة التعليمية والتحديات:

إن نجاح تحقيق أهداف السياسات التعليمية، وبالتالي تنفيذ هذه السياسات، يتطلب وجود قاعدة للبيانات ونظام معلومات كفء، كما يتطلب أيضًا وجود أجهزة للبحث التربوي، وتخطيط التعليم وأجهزة للمتابعة والتقويم وغير ذلك من مقومات بشرط أن يكون هناك تكامل في سياسات التعليم مع السياسات الأخرى بالمجتمع. وباعتبار أن التعليم منظومة اجتماعية يؤثر ويتأثر بالمنظومات الأخرى، فإن نجاح سياساته يتطلب تكاملها مع سياسات هذه المنظومات. من هنا كان لزامًا على الأطراف المسؤولة عن التعليم ورسم سياسته، الاهتمام بالإصلاح والتجديد للنظام التعليمي على أن يكون هذا الإصلاح والتجديد متوافقًا ونابعًا من المجتمع واحتياجاته ومستندا على فلسفته. ومن خصائص السياسة التعليمية الجيدة اتصافها بالجدوى الاقتصادية لأن التعليم استثمار في رأس المال البشري له عائد بعيد المدى واتصاف هذا العائد بالكفاية والكفاءة لمخرجات النظام التعليمي.

5- بعض التحديات والمشكلات لسياسة التعليم العالي باليمن:

ويعتبر التعليم العالي في أي بلد العمود الفقري لتلك البلد والتي تؤثر وتتأثر بما حولها محليا وعالميا، ومؤسسات التعليم العالي تواجه تحديات كبيرة عالميا ومحليا وداخليا مما يستدعي العمل الجاد للتغلب عليها حتى تستطيع تخريج جيل يواكب التطور العلمي والمعرفي والتقني كي تخدم خطط التنمية الشاملة ويضع أسسًا صحيحة لإقامة فلسفته الاجتماعية وأهدافه التربوية وسياساته التعليمية[1].

وفلسفة التعليم العالي وسياساته في اليمن تواجه تحديات دولية، مثل: العولمة وصراع الحضارات والأيديولوجيات والأفكار والثقافات، والهيمنة الدولية واستعمار

(1) محمود حمزة أحمد الغماري، أثر الرقابة المالية على تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين - دراسة ميدانية على الجامعات الفلسطينية العاملة بقطاع غزة، رسالة ماجستير، قسم التخطيط التربوي، كلية التربية، جامعة غزة، 2009.

القوي للضعيف، وفرض أفكار وفلسفاته التعليمية والتربوية والاقتصادية وتزايد الثورة التقنية والمعرفية في مجال المعلومات والاتصالات والوسائل العلمية الأخرىٰ، وبروز العلم والتقنية كوسيلة ضرورية وحاسمة لتحقيق مكاسب اقتصادية في ظل تعاظم المنافسة. كما تواجه تحديات محلية تتمثل في تزايد عدد السكان من الفئة العمرية 18-23 التي تتطلب استيعاب نسبة كبيرة منها في التعليم الجامعي والفني نتيجة للرغبة في التعليم واحتياجات البلد للكوادر المتخصصة والمتعلمة والإسهام في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية عن طريق البحوث والمؤتمرات والندوات وخدمة المجتمع المحلي عن طريق برامج التعليم عن بعد والتعليم المستمر، وتوجيه إمكانيات الجامعة المالية في استثمارات اقتصادية للإسهام في التنمية الاقتصادية وحل مشكلة البطالة، وتحقيق التوازن بين المستويات المهنية للخرجين واحتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6- أهداف وسياسات التعليم العالي اليمن في الوثائق الرسمية:

تعددت وتباينت أهداف وسياسات التعليم العالي تبعا لتباين الفلسفات والأيديولوجيات التي أثرت في نظام التعليم في كل من شمال اليمن وجنوبه قبل قيام دولة الوحدة عام (1990م)، وما تلا ذلك من تضارب وتغيرات أيديولوجية محلية وخارجية أثرت بدرجات متفاوتة في رسم أهداف وسياسات التعليم العالي منذ قيام دولة الوحدة وحتىٰ الآن. ويمكن توضيح ذلك في المرحلتين:

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

- **المرحلة الأولىٰ (1970-1990)**: يتفق الباحثون في هذا المجال علىٰ أن التعليم الجامعي بمفهومه الحديث لم يعرف في اليمن إلا بعد قيام الثورة والاستقلال، وبالتحديد منذ عام (1970م) حين شرعت الحكومة الوطنية في كلا الشطرين (سابقًا) في إنشاء جامعتي صنعاء وعدن. وقد صدر أول قانون لجامعة صنعاء في (1974/10/17م) بقرار مجلس القيادة رقم (118)، ثم ألغي بموجب قانون الجامعة رقم (89) لسنة (1977م) والذي ألغي بالقانون رقم (32) الصادر في (1988/7/4م) بخصوص إعادة تنظيم جامعة صنعاء، وقد حددت المادة الأولىٰ من القانون الأخير

أهداف الجامعة، التي أكدت في مجملها على الهوية العربية والإسلامية للمجتمع اليمني من خلال عبارات مثل تحقيق الأهداف القومية، وبعث الحضارة العربية الإسلامية، وتنمية مقومات الطالب الإسلامية، إلى جانب الإشارة إلى ربط الإعداد والتأهيل والبرامج الدراسية والبحوث العلمية بحاجات المجتمع ومتطلبات التنمية، بالإضافة إلى توثيق الروابط مع الجامعات والهيئات العلمية العربية والأجنبية[1].

وحدد القانون رقم (22) لعام (1975م) بشأن إنشاء جامعة عدن، تسعة أهداف للجامعة[2]، وهي في مجملها انعكاس مباشر وصريح للفلسفة الماركسية اللينينية/الاشتراكية العلمية التي تبناها نظام الحكم في الشطر الجنوبي سابقًا، فالمهمة الرئيسة للجامعة تمثلت في الإعداد الأيديولوجي للطلبة وفقًا لمضامين الفلسفة الاشتراكية العلمية، ومحاربة كل الأفكار والقيم المتعارضة معها سواء أكانت قديمة أم حديثة، دينية أم وضعية، يمنية أم عربية أم إنسانية وهذا ما جعل أهداف جامعة عدن تختلف جذريًا عن أهداف جامعة صنعاء، باستثناء بعض الأهداف التي تتشابه فيها معظم الجامعات والمتمثلة في الإشارة إلى ربط الإعداد والتأهيل بحاجات المجتمع والتنمية، وتوثيق العلاقة مع الجامعات الأخرى، ولعل الشيء الذي ميز جامعة عدن عن جامعة صنعاء هو هدف الإسهام في تحقيق اليمن الموحد، وإن كان من منظور مختلف.

أما سياسة القبول بجامعة صنعاء فقد سارت منذ نشأتها عام (1971/1970م) وحتى عام (1991/1990م) على النحو التالي[3]:

(1) طاهر محمد عمر الأهدل ، التعليم والحراك الاجتماعي في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية، مرجع سابق، ص101.

(2) كرامة سليمان، التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن، ج 2، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، 2002، ص58.

(3) بدر سعيد علي الأغبري، دراسة تحليلية لواقع السياسة التعليمية في الجمهورية اليمنية، المؤتمر الثاني عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية، جامعة المنصورة، المجلد الأول، 1992، ص251.

1- يشترط في الطلاب المتقدمين للالتحاق بالجامعة الحصول على الشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها.

2- أداء الخدمة الإلزامية في التدريس وهي سنة كاملة، أو أداء خدمة الدفاع الوطني، ما عدا الملتحقين بكلية التربية فيعفون من هذا الشرط.

3- أن تكون الأولوية في القبول في الكلية التي يختارها الطالب، وذلك حسب تسلسل النسب العامة للدرجات التي حصل عليها في الثانوية العامة.

4- أن لا يكون قد مضى على الحصول على الثانوية العامة أو ما يعادلها أكثر من أربع سنوات.

5- تشترط كلية التربية وكلية الطب أن يجتاز المتقدم لها امتحان المقابلة الشخصية.

6- شهادة صحية وتسنين تثبت خلو الطالب من الأمراض إلى جانب شهادة حُسن سيرة وسلوك.

ويلحظ من هذه الشروط، أن سياسة القبول في الجامعة خضعت خلال تلك الفترة لسياسية الباب المفتوح، بمعنى ترك حرية الاختيار للطالب في التوجه نحو الكلية التي يرغب بها، وغالبًا ما يكون هذا الاختيار نتاج جملة من المعلومات والتصورات والخبرات التي حصل عليها الطالب واكتسبها خلال حياته الدراسية، وعبر قنوات عديدة مثل الأسرة والمدرسة والأصدقاء والبيئة والإعلام، وهي اعتبارات وتصورات قد تعكس مواقف اجتماعية سائدة أكثر مما تعكس قدرات الطالب وإمكاناته.

وظلت الجامعتان تقريبًا تعملان على الوتيره نفسها دون مراجعة جوهرية علمية لمناهجهما وشروط مداخلاتهما، وتطوير أنشطتهما، ومتابعة مخرجاتهما، فقد استمرت الجامعتان تؤديان وظائفهما وخاصة فيما يتعلق بإعداد وتأهيل وإنتاج مخرجات عشوائية تستجيب جزئيا لمتطلبات التنمية.

- **المرحلة الثانية (1990-2020)**: يعد القانون رقم (18) لسنة (1995م) أول قانون ينظم الجامعات الحكومية بعد الوحدة، والذي حدد أهدافها وأسس تنظيمها، وقواعد الترقي العلمي وانتخابات مختلف تكوينات الكليات والجامعات. وقد نصت المادة (1) على أن: «تسرى أحكام هذا القانون على جامعات صنعاء وعدن وتعز وحضرموت كما تسري على كل جامعة تنشئها الحكومة في المستقبل». ونصت المادة (68) على أن: «يلغى دونما إخلال بأحكام إنشاء جامعتي صنعاء وعدن قانون جامعة صنعاء رقم (32) لسنة (1988م) والقانون رقم (22) لسنة (1975م) بإنشاء جامعة عدن» وقد حددت المادة (5) من القانون أهداف التعليم الجامعي على النحو التالي:

وتهدف الجامعات اليمنية بشكل عام إلى تنشئة مواطنين مؤمنين بالله منتمين لوطنهم أمتهم، متحلين بالمثل العربية الإسلامية السامية مطلعين على تراث أمتهم وحضارتها معتزين بها، ومتطلعين للإفادة والاستفادة الواعية من التراث الحضاري الإنساني ومن الحضارة العربية الإسلامية وإجراء البحوث العلمية وتشجيعها وتوجيهها لخدمة المجتمع والإسهام في تقديم المعارف والعلوم والآداب والفنون وتوثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات العلمية داخل البلاد وخارجها كما تعمل الجامعات بوجه خاص على تحقيق الأهداف التالية:

1- إتاحة فرص الدراسة المتخصصة والمتعمقة للطلاب في ميادين المعرفة المختلفة تلبية لاحتياجات البلاد من التخصصات والفنيين والخبراء مع الاهتمام والتركيز على:

- رفع مستوى ونوعية الإعداد والتأهيل.

- تكوين الثقافة العامة وتنمية مقومات الشخصية الإسلامية الصحيحة والتكوين المعرفي والعلمي القويم.

- ترسيخ الرؤية الإسلامية الصحيحة النابعة من آفاق المعرفة الإسلامية الشاملة وتصورها للكون والإنسان والحياة.

- تكوين مهارات التفكير العلمي الابتكاري والناقد.

- اكتساب المعارف والمهارات العلمية والتطبيقية اللازمة وتسخيرها لحل المشكلات بفاعلية وكفاءة.

- تدريس وتمكين الطلاب من أساليب وطرق إجراء البحوث العلمية وتطبيقها وتقويمها.

- تنمية المواقف والمهارات الإيجابية نحو العمل بشكل عام مع التركيز على تنمية روح التعاون والعمل الجماعي والقيادة الفعالة والشعور بالمسئولية والالتزام الأخلاقي.

- تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العلوم والتكنولوجيا وكيفية الاستفادة من كل ذلك في تطوير وحل قضايا البيئة والمجتمع اليمني.

- تنمية الاتجاه الإيجابي للطلاب لمفهوم التعليم الذاتي والمستمر مدى الحياة.

- العناية باللغة العربية وتدريسها وتطويرها وتعميم استعمالها كلغة علمية وتعليمية في مختلف مجالات المعرفة والعلوم وذلك باعتبارها الوعاء الحضاري للمعاني والقيم والأخلاق لحضارة الإسلام ورسالته.

2- تطوير المعرفة بإجراء البحوث العلمية في مختلف مجالات المعرفة سواء على المستوي الفردي أو الجماعي وتوجيهها لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية.

3- الاهتمام بتنمية التقنية (التكنولوجيا) وتطويرها والاستفادة منها في تطوير المجتمع.

4- تشجيع حركة التكاليف والترجمة والنشر في مختلف مجالات المعرفة مع التركيز بوجه خاص على التراث اليمني.

5- الإسهام في رقي الآداب والفنون وتقدم العلوم.

6- إيجاد المناخ الأكاديمي المساعد على حرية الفكر والتعبير والنشر بما لا يتعارض مع عقيدة الأمة، وقيمها السامية، ومثلها العليا.

7- تقوية الروابط بين الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة في البلاد بما يكفل التفاعل المتبادل والبناء للمعارف والخبرات والموارد والمشاركة التي تكفل الإسهام الفاعل في إحداث التنمية الشاملة في البلاد.

8- توثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات العلمية ومراكز البحوث والتطوير العربية والأجنبية بما يساعد على تطوير الجامعات اليمنية وتعزيز مكانتها.

9- العمل كمؤسسة مسئولة عن تقديم الدراسات والاستشارات الفنية والمتخصصة لمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة والمختلفة.

10- الإسهام في تطوير السياسات وأساليب العمل في مؤسسات وأجهزة الدولة والقطاعين العام والخاص وتقديم النماذج والتجارب المبتكرة لحل المشاكل المختلفة.

11- رفع كفاءة العاملين في مؤسسات وأجهزة الدولة والقطاعين العام والخاص وذلك من خلال الإسهام في برامج الإعداد والتأهيل أثناء الخدمة.

ويلحظ من مضمون هذه الأهداف التأكيد على الهوية والانتماء الإسلامي والعربي، وضرورة مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي، والتركيز على خدمة التنمية في المجتمع اليمني، وبمقارنة هذه الأهداف من الناحية الفكرية بالأهداف السابقة لجامعتي صنعاء وعدن، يلحظ أنها عكست إلى حد ما التوجيهات الفكرية لجامعة صنعاء، في حين لا يرى أي أثر للتوجيهات الاشتراكية التي عكستها أهداف جامعة عدن، وبصفة عامة، يمكن القول إن الهدف الأساسي للتعليم الجامعي، كما تعكسه الأهداف التفصيلية الوارد في قانون الجامعات اليمنية لعام (1995م)، ومن قبلها قانون التعليم لعام (1992م)، هو تلبية احتياجات التنمية في البلاد من خلال الإعداد والتأهيل العلمي للقوى البشرية والقيام بالبحوث العلمية. وهنا نجد أن أهداف الجامعات اليمنية لا تخرج عن نطاق الأهداف المحددة للجامعات العربية، بل وكثير من الجامعات في العالم.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

وبموجب القانون (18) لسنة (1995م) استحدث المجلس الأعلى للجامعات اليمنية، وذلك للقيام برسم السياسات الوطنية في مجال التعليم الجامعي. وقد أجريت تعديلات على هذا القانون رقم (30) لسنة (1997م)، وتعديلات أخرى بالقانون رقم (33) لسنة (2000م)، وقد جعلت هذه التعديلات للمجلس الأعلى للجامعات السند القانوني للقيام بالمهام الموكلة إليه، والتي حددتها المادة (7 مكرر) من القانون رقم (33) لسنة (2000م) في المهام التالية:

1- اقتراح خطط التعليم الجامعي ورفعها إلى المجلس الأعلى لتخطيط التعليم والإشراف على تنفيذها بعد إقرارها.

2- وضع خطة القبول للجامعات.

3- تنسيق التعليم الجامعي والعمل على توجيهه بما يتفق وحاجات البلاد.

4- اقتراح كادر أعضاء هيئة التدريس وأية تعديلات متعلقة بالكادر ورفعها إلى مجلس الوزراء.

5- التنسيق بين الكليات والمعاهد والأقسام المتناظرة في الجامعات.

6- وضع الضوابط العامة للكتب والمذكرات الجامعية ووضع النظم الخاصة بها.

7- اقتراح السياسة العامة للجامعات وإقرار ميزانية الجامعات الحكومية وحساباتها الختامية.

8- إقرار اللائحة التنفيذية للجامعات واللوائح الداخلية للكليات والمعاهد.

9- الموافقة على إنشاء كليات أو أقسام أو معاهد أو مستشفيات جديدة في الجامعة أو تعديل أو دمج القائمة منها.

10- تحديد الرسوم الدراسية وما يدفعه الطلاب للأنشطة الطلابية.

11- الترخيص بإنشاء الجامعات الحكومية وغير الحكومية وإجازة مناهجها والاعتراف بالشهادات التي تمنحها والأشراف العام على التعليم الجامعي.

12- وضع النظم الخاصة بتقويم وتطوير التعليم الجامعي.

وإذا كان المجلس الأعلى للجامعات اليمنية/المجلس الأعلى للتعليم العالي (حاليًا) هو المعني في المقام الأول برسم السياسات الوطنية في مجال التعليم الجامعي منذ عام (1995م)، فقد تأسست وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ضمن أول تشكيل حكومي بعد الوحدة، وسعت الوزارة إلى إعداد هيكلها التنظيمي ومشروع تنظيم التعليم العالي، إلا أن الوزارة ألغيت من تشكيل الحكومة بعد الانتخابات النيابية الأولى عام (1993م)، ثم أعيدت مرة أخرى في التشكيل الحكومي لعام (2001م).

وقد لخص برنامج الحكومة لعام (2001م) أهداف وسياسات الحكومة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي فيما يلي:

1- استكمال البناء المؤسسي والأطر التشريعية المنظمة للتعليم العالي والبحث العلمي.

2- توفير التقنيات الحديثة والعمل على تأسيس شبكة يمنية للبيانات الأكاديمية والبحثية.

3- البدء في تأسيس نواه البحث العلمي، وتطوير الإمكانات الراهنة بما يلبي حاجة النهوض العلمي والتكنولوجي المستقبلي في جميع المجالات.

4- تنظيم عمليات الابتعاث وحصرها في التخصصات العلمية النادرة والتي لا يوجد لها مثيل في الجامعات اليمنية.

5- متابعة إصدار قانوني الابتعاث والجامعات الأهلية المعروضين على مجلس النواب.

أما الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2001- 2005م)، والرؤية الإستراتيجية لليمن حتى عام (2025م) فإنها تركز على جانب التعليم من حيث إتاحته للجميع، وتصبو الرؤية الإستراتيجية إلى ضمان ربط التعليم العالي بالمجتمع، بحيث يتحول فيها الخريج من باحث عن عمل إلى مولد لفرص العمل[1].

(1) وزارة التخطيط والتنمية، 2001، ص59.

أما سياسات القبول المتبعة حاليًا فتعتمد على الشروط التي يقرها المجلس الأعلى للتعليم العالي سنويا، والمتمثلة في: تحديد الطاقة الاستيعابية لكل جامعة، واشتراط القبول في الجامعات الحصول على (70٪) كحد أدنى في الثانوية، وفي كليات الطب والأسنان والصيدلة والمختبرات على (85٪) في الثانوية، إضافة إلى اجتياز اختبارات القبول. واشتراط القبول في بعض الكليات كالهندسة واللغات والحاسوب وبعض التخصصات الأخرى ذات الطلب المتزايد عليها اجتياز اختبارات القبول.

كانت تلك هي أهداف وسياسات التعليم الجامعي اليمني، التي أوردتها بعض التشريعات والقوانين والخطط. وتظل الفجوة واسعة بين النظرية والتطبيق، كما سنرى في المحور الثالث.

ثالثًا- الواقع التطبيقي لسياسات التعليم العالي في اليمن:

إجابة السؤال الثاني: ما الواقع التطبيقي لسياسات التعليم العالي في اليمن؟

أظهر تحليل الواقع التطبيقي لسياسات التعليم العالي في اليمن جملة من الاختلالات، أبرزها ما يلي:

1- الاختلالات في سياسة القبول بالتعليم العالي:

إن أهمية وضع سياسة ناجحة للقبول في مؤسسات التعليم العالي تكون مبنية على أسس علمية ومعايير تحقق أهداف وغايات المجتمع والتي تأخذ في الاعتبار رغبات الطلاب، وحاجات المجتمع، والقدرة الاستيعابية، لكن الواقع غير ذلك حيث يشير (الفقيه، 2010) [1] إلى الإقبال على الكليات النظرية بشكل كبير في الوقت التي تعاني فيه الكليات العلمية من مشكلة قلة عدد الطلاب من الظواهر التي تعيق تطور التعليم في اليمن حيث تكاد تنطبق على جميع الجامعات اليمنية دون استثناء، الأمر

(1) علي الفقيه، أسباب التدني بمستوى التعليم العام والعالي في اليمن وطرق معالجتها، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، 2010.

الذي ينذر بوضع مستقبلي مختلف تماما مشيرا إلى انعدام الربط بين التعليم العالي وأهداف التنمية والسلبية القائمة في سياسة القبول للجامعات وبين أن الجامعات الخاصة لا تخرج عن كونها مكررة لما هو موجود في التعليم الجامعي الرسمي، فالتخصصات هي ذاتها وليس هناك أية إضافات نوعية، ولم تدخل تلك الجامعات معترك تطوير التعليم الجامعي نوعيًّا.

وأبرز مظاهر الخلل في سياسات القبول تزايد أعداد الملتحقين، لصالح الكليات والأقسام الإنسانية والتقليدية المستمرة في تخريج متعلمين لا تحتاجهم سوق العمل، فبينما يتم تقليص أعداد الملتحقين بالنظام العام، يتم قبول أضعافه في نظام التعليم الموازي أو النفقات الخاصة طبقًا لقرار المجلس الأعلى للتعليم العالي في العام 2007/2006م للتعاطي مع نظام التعليم الموازي مبررا القرار بالحاجة لتغطية النفقات التشغيلية[1].

2- ضعف سياسات ربط التعليم العالي باحتياجات سوق العمل وبرامج التنمية:

رغم البرامج والسياسات التشغيلية التي تتبناها الحكومات المتتالية، والجهود التي تبذلها لخفض معدلات البطالة وتحقيق التنمية المستدامة؛ إلا أن نسبة البطالة عند حَمَلة الشهادات العليا تبقى دائما مرتفعة، لأسباب عالمية متعددة، لعل من أبرزها العولمة وإفرازاتها التي أدت الى تدويل المهن وإنتاج شهادات ذات معايير عالية، والتغيرات في البُنى الاقتصادية التي أدت الى تحولات سريعة في البيئة الوظيفية والمهنية، ورافق ذلك على مستوى اليمن أزمة اقتصادية مستمرة منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، وتفاقمت بدرجة مخيفة بعد اندلاع الحرب في اليمن في مارس (2015)، والتي أثرت سلبًا على مجالات التنمية كافة، وأدت إلى عجز في تمويل التعليم وتوقف النفقات الاستثمارية، وتناقص حاد في فرص العمل والاستثمار والتوظيف[2]. وبحسب تقرير (البرنامج

(1) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2014، ص77.

(2) طاهر محمد عمر الأهدل، اتجاهات طلبة كلية التربية بجامعة صنعاء نحو ثقافتي العنف والحوار، مرجع سابق، ص2.

الإنمائي للأمم المتحدة، 2019) تراجعت معدلات التنمية في اليمن خلال الخمس سنوات الماضية نتيجة الحرب إلى ما يعادل (20) سنة.

وإذا كانت البطالة بصفة عامة تعد مشكلة اقتصادية في الأساس، فإن التعليم العالي اليمني وسياساته يعدان أحد الأسباب المباشرة في ارتفاع معدلات البطالة بين حملة الشهادات العليا، وتكاد تجمع معظم الدراسات والتقارير[1] على أن نظام التعليم العالي في اليمن ما يزال كميًّا في مخرجاته وضعيفًا في مدخلاته، وأن التوسع الكبير في عدد مؤسساته الحكومية والأهلية جاء في معظم الأحيان ارتجاليًّا، وجاء أحيانًا لتغطية النفقات التشغيلية، ورافقه إغفال للخطط والأولويات وتدبير الموارد الكافية لها، فقد تم هذا التوسع بدون سياسات وخطط واضحة ودون دراسة لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية، الأمر الذي أدى إلى تكرار أقسامها وبرامجها، وضعف في قدرة هذه البرامج على سد حاجة المجتمع من الكوادر المؤهلة، بحيث أصبحت أغلب مخرجاته لا تواكب احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية وسوق العمل المحلي والإقليمي.

وأوضح بعض الخبراء[2] أن مشكلات التعليم الجامعي تكمن في عدم وجود

---

(1) البنك الدولي، التقرير السنوي، إنهاء الفقر والاستثمار في الفرص، 2019؛ المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2013، ص83-84؛ مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، 2012، ص9-10؛ نبيل أحمد محمد العفيري، إستراتيجية مقترحة لتطوير الشراكة بين الجامعات اليمينية ومؤسسات سوق العمل، رسالة دكتوراه، قسم الإدارة وأصول التربية، كلية التربية، جامعة تعز، اليمن، 2010؛ عبد اللطيف محمد، مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (16)، المجلد السابع، 2014، طاهر محمد عمر الأهدل ، التعليم والحراك الاجتماعي في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية، رسالة دكتوراه، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة أسيوط، مصر، 2006، ص72؛ رهيب سعيد قائد العبسي، تصور مقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل في ضوء الواقع الحالي لها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (28)، المجلد (10)، 2017، ص158.

(2) عائض محمد الفقيه، أهم معوقات تنمية الإدارة التربوية في الجمهورية اليمنية – رسالة ماجستير، كلية العلوم التربوية والتطبيقية، جامعة ذمار، اليمن، 2004، ص30؛ المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2014، ص71-72.

إستراتيجية واضحة للدولة مبنية على الدراسات الميدانية والمسحية عن احتياجات التنمية في شتى مجالات الحياة مما يعني المزيد من التخبط في إنشاء المزيد من مؤسسات التعليم العالي لتصل إلى موجات البطالة وغياب الكفاءة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في اليمن بعناصرها الثلاثة: كفاءة البرنامج، وكفاءة المنفذين، وكفاءة المستفيدين، وطغيان الفساد المالي والإداري والمصحوب بغياب اللوائح والنظم اللازمة، مما أدى إلى تفشي المحسوبية والرشوة في تلك المؤسسات وغياب الشعور بالمسؤولية تجاه تلك المؤسسات المهمة في المجتمع، وهجرة الكفاءات العلمية إلى خارج الوطن بسبب عدم الكفاية المادية في مؤسسات التعليم العالي اليمني، وغلبة الكم على الكيف في تلك المؤسسات مما أفقدهم القدرة على التفكير في تطوير برامجها وتقييم مناهجها، وأكدوا أن التعليم العالي يتم بدون أهداف فهي لم ترد في وثيقة خاصة بالتعليم العالي، ولم يصدر قانون يحدد مكونات وأهداف التعليم العالي ومهامه، وما زالت الكليات والمعاهد تستوعب خريجي الثانوية العامة بدون قانون خاص بها، وكل ما صدر بشأنها هي قرارات وزارية، ودعوا إلى ضرورة إعادة النظر في النظم والهياكل المتبعة في مؤسسات التعليم العالي وعدم الاعتماد على الأنماط التقليدية والعمل على وضع سياسة واضحة نحو التعليم الجامعي وتحديد ماذا يراد منه في ضوء أفاق التطور اللاحق بالمجتمع وما تتطلبه التنمية الشاملة المنشودة[1].

وبالرغم من أن مهمة التعليم العالي لا تنحصر في تقديم المعرفة فقط، وإنما تزويد الطالب بكيف التعليم والتعلم مدى الحياة، وتزويده بالمعارف والخبرات التي تؤهله ليكون مقبولًا في سوق العمل، إلا أن القبول في التعليم الجامعي يخلو من سياسات معلنة ومحدودة مما يعني انفصال القبول بالجامعات عن احتياجات التنمية وسوق العمل، كما أن سياسة القبول في التعليم الجامعي تعتمد على سياسة الباب المفتوح حيث يترك للطالب اختيار الكلية والتخصص الذي يرغب فيه، وهذا يعني

(1) عائض محمد الفقيه، أهم معوقات تنمية الإدارة التربوية في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، ص22.

قبول توزيع الطلبة دون الرجوع الى سياسات وخطط التنمية الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل، ونتيجة لذلك ارتفع عدد الملتحقين بالتخصصات الإنسانية التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل.

3- ندرة استقرار هيكلية التعليم العالي:

من الدلائل على تذبذب سياسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية ندرة استقرار الهيكلية الإدارية، والتغييرات شبه المستمرة من حيث الإلغاء أو الدمج أو توزيعها، والأمر ينطبق على الجامعات والمعاهد العليا من الفتح أو الإلغاء أو الدمج، والانتقال من المركزية في إدارة هذه المؤسسات والقطاعات إلى اللامركزية وتحويله مرة ثانية إلى المركزية. ويلحظ أن هذه التغيرات التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي تتم بدون أسس وضوابط علمية متسقة، وإنما حسب اعتقاد الباحثة تتم بناءً على آراء شخصية لبعض الأفراد في وزارة التعليم العالي، وفتح جامعات أهلية في بعض المناطق دون دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لهذه المؤسسات التعليمية والتي لها العديد من المتطلبات والاحتياجات والإمكانات لكي تؤدي دورها الوظيفي تجاه المجتمع حسب المعايير الدولية لمؤسسات التعليم العالي.

إن سياسة التوسع الأفقي المرشد ووفق توفر إمكانات هذه المؤسسات أمر لا غبار عليه ويحقق مبدأ ديمقراطية التعليم، بينما يتم فتح هذه المؤسسات دون توفر الحد الأدنى من الإمكانات، وهذا هو الأمر المرفوض بسبب أن مخرجات هذه المؤسسات ستكون عالة على المجتمع ولا تنهض به ولا يحقق أهدافه بسبب ضعف جودتها وكفاءتها .

4- الكم على حساب النوع:

يقاس تطور التعليم في أية دولة على مدى نجاحه في إعداد كوادر علمية ومهنية ذات كفاءة عالية، قادرة على الاستجابة لحاجات المجتمع، سواء في تطوير التراكم المعرفي بمختلف العلوم، أم في تقديم الخدمات بمستوى عال من المهارة في جميع

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

القطاعات الإدارية والخدمية التي تمس حياة أفراد المجتمع وتطلعاتهم نحو الحصول على ما هو أفضل.

وبهذا المقياس، لم تنجح مؤسساتنا التعليمية اليمنية؛ لأنها كانت وما زالت تمتد أفقيا بشكل مبالغ فيه على حساب التمدد العمودي، وأصبح هاجس قياداتنا التعليمية الأول هو الكم على حساب النوع، فكانت النتيجة وجود (13) جامعة حكومية، جامعتان في المحافظات الجنوبية و(11) جامعة في المحافظات الشمالية، وعدد الجامعات الأهلية (43) جامعة وكلية في الجنوب والشمال تظم في ثناياها المئات، من الأقسام العلمية، لكن الأغلب الأعم منها لا وجود مؤثر له ضمن التصنيفات العالمية والإقليمية للجامعات المتقدمة، ويعود هذا التوسع والتمدد الأفقي إلى استعجال الكثير من القيادات الجامعية في استحداث كليات وأقسام جديدة ضمن مؤسسات التعليم الحكومي بدون توفير البنية التحتية اللازمة لها من الأبنية والكوادر التدريسية والإدارية الكفؤة، بل جرت - في بعض الأحيان - حالات تم فيها استحداث أكثر من قسم علمي بالكادر التدريسي أو البحثي نفسيهما، لتبرز النتائج السلبية لذلك بعد استحداث القسم المعني رسميا وظهور عجزه عن توفير الكوادر العلمية المتخصصة للعمل فيه، ولاسيما في الأقسام ذات الطبيعة العلمية الصرفة، ودخول الكسب المالي كعنصر حاسم في استحداث الكثير من الكليات والجامعات الأهلية، لكونها تمثل مشاريع مربحة لبعض السياسيين والتجار وأصحاب رؤوس الأموال الراغبين في الحصول على أرباح طائلة بتكاليف يسيرة، بصرف النظر عن جودة التعليم ومدى قدرته على منافسة نظيره في دول العالم الأخرى، أو مدى حاجة سوق العمل إليه، فظهرت لدينا بعض مؤسسات جامعية أهلية لا تعتمد أنظمة صارمة في تعليم طلبتها وزيادة مهاراتهم ومعارفهم. وتقع المسؤولية الرئيسة على عاتق اللجان الوزارية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتسمح بظهور هكذا مؤسسات جامعية لا تنطبق عليها المعايير العلمية، فظهر الخلل في التدني لمخرجات التعليم العالي للعديد من الأسباب:

1- التركيز على الكم دون الكيف.

2- قصور السياسات التي تؤدي إلى ربط مخرجات التعليم العالي بسوق العمل من خلال قيام مؤسسات التعليم العالي لتحقيق وظائفها الرئيسة الثلاث، وهي: تزويد المجتمع بالكوادر المؤهلة، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع.

3- التسارع في إنشاء الجامعات دون أن يتاح لها الوقت الكافي لترسيخ بنيتها المؤسسية وتعميق دورها المعرفي، مما أدى إلى تدني مستوى هذه المخرجات بسبب عدم توفر الإمكانات المطلوبة لهذه المخرجات حتى تتوافق واحتياجات ومتطلبات سوق العمل الذي يرفض مخرجات التعليم العالي بسبب عدم جودتها نتيجة لتدني معدلات الإنفاق على طلاب التعليم العالي مقارنة بنظرائهم في الدول المتقدمة.

4- تدني مستوى الخدمات التي تقدم للطالب في الجامعات الأهلية والحكومية في اكتساب المعارف والمهارات التي تتناسب مع متطلبات سوق العمل.

5- تدني مستوى الخدمات المكتبية بالجامعات وافتقارها إلى الكتب والمراجع والدوريات العلمية الحديثة والمختبرات والأجهزة العلمية المتطورة، وكثافة القاعات الدراسية بالأعداد المتدفقة من الطلاب، وهذا يعني أن سياسة التخطيط للقبول في اليمن غير واضحة المعالم، وغير مستندة إلى أسس وضوابط علمية تأخذ في الاعتبار ضرورة إجراء امتحانات قبول وقياسات لمعرفة قدرات واستعدادات المتعلم لدراسة تخصص ما، وبالتالي تتحقق الرغبة والقدرة على الدراسة معًا فمئات الطلاب يدخلون الكليات العلمية، ثم لا يستمرون بسبب إخفاقهم وعدم توفر القدرات والاستعدادات لهذه التخصصات العلمية وهذا ما يؤكده بعض الباحثين[1].

لذلك، فإن ما يحكم مؤسساتنا الجامعية اليوم ليس محافظتها على جودتها المعرفية وقدرتها التنافسية، بل عدد الطلبة الذين عليها استيعابهم من خريجي المدارس الثانوية، وهذا يعني أن عدد طلبة المدارس الثانوية سيبقى في زيادة مستمرة

(1) علي الفقيه، أسباب التدني بمستوى التعليم العام والعالي في اليمن وطرق معالجتها، مرجع سابق.

قد تصل يوما ما إلى الملايين، فالمطلوب من صانع السياسات التعليمية وضع سياسة تعليمية لا ترتكز على قبول جميع هؤلاء الخريجين، بل على انتقاء الأفضل من بينهم، للدخول إلى المؤسسة الجامعية، ليكونوا الأكثر مهارة بين أقرانهم في تخصصاتهم، على أن توفر الدولة لبقية الخريجين فرص عمل أو تدريب أو دراسة أخرى تتناسب مع مؤهلاتهم.

5- المناهج الدراسية وطرائق التدريس:

إن التعليم في العالم يتطور بسرعة، ويستحدث مناهج وتخصصات جديدة تتلاءم مع متطلبات هذا التطور، بينما المناهج الدراسية الجامعية في اليمن تكاد تكون في معظمها مجرد مناهج نظرية، لا تعمل على تهيئة الطالب للاستجابة لحاجاته الحياتية الفعلية بعد التخرج، لذا تجد أن معظم الطلبة بعد تخرجهم ونزولهم إلى سوق العمل يصابون بصدمة كبيرة نتيجة الفجوة الشاسعة بين ما تعلموه في الجامعات، وبين ما يحتاجون إليه حقًّا من مهارات عملية في سوق العمل، مما يعني أن دراستهم الجامعية كانت مفتقرة إلى الإطار العملي الكافي، لتجعلهم على استعداد شبه تام لسوق العمل، وهناك مشكلة أخرى ترتبط بعملية استنساخها وتكرارها بين الكليات والأقسام المتناظرة في الجامعات المختلفة؛ لسهولة استحداث هذه الكليات والأقسام من جانب، وجمود العقلية العلمية وترددها من التجديد من جانب آخر.

وإذا كان التعليم الحديث يعتمد طرائق تعليمية جديدة هدفها تشجيع العقل النقدي للطالب، وتحفيزه للبحث عما هو جديد، لجعله يفكر عمليا أكثر في ما يتلقى من معلومات، بدلا من قبولها والاستسلام لها[1]. فإن طرق التدريس والوسيلة القديمة المتبعة في التدريس تعد من أهم التحديات والصعوبات التي تواجه التعليم العالي في اليمن، والتي أثرت سلبًا على مستوى التحصيل العلمي للطالب الجامعي[2].

(1) حاكم موسى عبد خضير الحسناوي، فاعلية طرائق التدريس الحديثة في تنمية الاتجاهات العلمية، بحث منشور، جامعة بغداد، 2015م.

(2) أنور معزب، التعليم العالي في الجمهورية اليمنية: جوانب الضعف والقصور والحلول المقترحة، مجلة جامعة تعز، العدد (45)، مطبعة جامعة تعز للطباعة والنشر، اليمن، 2014.

إن معظم مؤسساتنا التعليمية مازالت تستخدم السبورة والطباشير في شرح المواد الدراسية وتوصيلها للطلبة تعتبر دليلًا واضحًا على استخدام الطرق التقليدية في التدريس كما يتخذ أسلوب التلقين في التعليم، وهذا الأساليب تجعل الطالب يهتم بالامتحان دون سواه، ويهتم بالدرجة التي يحصل عليها[1]، الأمر الذي يعد عجزًا في مؤسساتنا التعليمية لعدم قيامها بالإعداد المناسب لهذه الكوادر البشرية المطلوبة لسوق العمل، الأمر الذي يتطلب من مؤسسات التعليم العالي العمل على تطوير أساليب التعليم والتعلم واستخدام التقنيات الحديثة التي تؤدي إلى زيادة وتنمية مهارات الطالب بحيث يصبح لديه شغف للعلم والبحث عن المعلومة، والبعد عن التلقين وحشر المعلومات في عقل الطالب، ومقياس نجاحها هو حصوله على شهادته الجامعية[2].

إن النظام التعليمي العالي في اليمن هو نظام صانع للمشكلات لا معالج لها، وتبدو مؤشراته من خلال ضعف مؤهلات معظم الخريجين من الجامعات الحكومية والخاصة، حتى الحاصلين على شهادات الماجستير والدكتوراه في الحصول على فرص عمل، وعدم معادلة شهاداتهم، وعزوف الطلبة من الدول الأخرى عن الدراسة في الجامعات اليمنية، وليست مصلحة السياسة التعليمية الجامعية في تجاهل الحقائق، بل مصلحتها في الحرص على بحث مشكلته بجميع أبعادها، فمصير التعليم يتوقف عليه مصير الوطن بكامله، ولا نهوض لوطن تكون سياسته التعليمية فاشلة أو جامدة على التغيير نحو الأفضل.

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

---

(1) بدر سعيد علي الأغبري، دراسة تحليلية لواقع السياسة التعليمية في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق.

(2) محمد زين السعدي، وناصر سعيد الدحياني، وجبر عبد القوي السنباني، مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة الأندلس، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (16)، العدد (15)، جامعة الأندلس، صنعاء، 2017.

6- البحث العلمي:

من الملحوظ أن هناك علاقة طردية بين الاهتمام بالتعليم العالي وبين تقدم الدول وازدهارها في شتى المجالات، وعلاقة عكسية بين إهمال البحث العلمي والتقدم العلمي والتطور التكنولوجي للدولة[1]، ويعتبر البحث العلمي أحد المميزات أو السمات المهمة لمؤسسات التعليم العالي في أي مجتمع من المجتمعات، وأن تقدم الأمم أو الشعوب يقاس بما تقدمه للبحث العلمي من دعم نظرًا للعائد الإيجابي الذي ينعكس على مؤسسات التعليم العالي والمجتمع من خلال جهود البحث العلمي؛ لأن التقدم الذي تحرزه العديد من الدول المتقدمة وأدى إلى تفوقها العلمي لم يكن بسبب ثروتها الطبيعية أو الزراعية أو تفوقها عدديًّا ولكن بفضل تقدمها العلمي والتقني الذي مصدره البحث العلمي.

وبالنظر إلى هذا الدور الذي يلعبه البحث العلمي في حياة الأمم والشعوب نلحظ أن الجامعات والمراكز البحثية اليمنية لا تقوم برسالتها تجاه البحث العلمي وربطه بمشكلات وقضايا المجتمع والبيئة المحلية، مع قلة الإنفاق على البحث العلمي ضمن موازنة الجامعات[2].

وفي مجال الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) فإن البحث العلمي أيضًا يعاني من ضعف في المختبرات المجهزة بكل حاجات الطالب في الاختصاصات العلمية الصرفة، والبعد النظري الخالص للمشاريع البحثية في التخصصات الإنسانية، كما أن معظم هذه المشاريع لم تتم الاستفادة منها في سوق العمل داخل دوائر القطاع الحكومي ودوائر القطاع الخاص، وبقيت معظمها حبيسة الرفوف في المؤسسات

(1) حمدي أسعد الدلو، إستراتيجية مقترحة لموائمة مخرجات التعلم في الجامعات الفلسطينية مع متطلبات سوق العمل الفلسطيني - رسالة ماجستير، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى بغزة، فلسطين، 2016.

(2) مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية (2017-2018): الابتكار أو الاندثار، البحث العلمي العربي: واقعه وتحدياته وآفاقه، بيروت، 2018.

الجامعية، فقوة المعرفة ليس بكثرتها، ولكن بقدرة العقول المنتجة لها وعلى وضعها موضع التطبيق لتحسين وتطوير المجتمع والارتقاء به نحو الأمام.

ونرجع التدني في مستوى التعليم العالي في اليمن للعديد من الأسباب، منها أن الوزارة أو الجامعات لا تعطي البحث العلمي المكانة المناسبة له، لتلعب الجامعات دورها المعروف عالميا، كذلك لم تحرص الوزارة والجامعات على رفد المراكز البحثية بأفضل الكوادر البشرية، لتكون فعلا خزانات معرفية عالية الجودة في كادرها البشري ومنتجها المعرفي، كما لم تتخذ الوزارة والجامعات خطوات جادة وفق رؤية مدروسة لتدريب وتطوير هذه الكوادر من خلال توأمتها مع المؤسسات العالمية المناظرة في البلدان المتقدمة، وإخضاعها لدورات تطويرية مكثفة ومستمرة في جميع المستويات، ناهيك عن عدم الاعتماد على مخرجاتها المعرفية في صناعة وتطوير عملية اتخاذ القرار سواء داخل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أم خارجها، كما أن معالجة قضية تمويل البحث العلمي في الجمهورية اليمنية لن تتم ما لم يتوجه القانون إلى وضع موازنة ثابتة للبحث العلمي ضمن أبواب الموازنة العامة للدولة تمنع القيادات الجامعية والوزارية من التهرب من مسؤوليتها في دعم البحث العلمي داخل نظامنا التعليمي.

7- سياسة خدمة المجتمع بمؤسسات التعليم العالي:

تعد وظيفة خدمة المجتمع إحدى الوظائف المهمة التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي للتفاعل مع المجتمع من خلال إدراك التعليم العالي لحاجات المجتمع وطموحاته، ويقتضي ذلك أن تكون هذه المؤسسات قادرة على التنبؤ بمؤشرات سوق العمل، وقادرة على وضع سياسة لربط مؤسسات التعليم العالي بالقطاعات الإنتاجية.

وبالنظر إلى واقع خدمة المجتمع بمؤسسات التعليم العالي في اليمن، يلحظ أنها انخرطت في القيام بوظيفة توفير الكوادر البشرية كميًّا ودون وعي لحاجات هذا المجتمع، فالكثير من مؤسسات التعليم العالي تعمل بمعزل عن البيئة المحلية، وأن ارتباطها الوحيد في بعض الأحيان يكون من خلال تقديم بعض الندوات الثقافية

والدورات التدريبية. وكان عليها الانفتاح على مجتمعاتها من خلال تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها، والتي من بينها خدمة المجتمع، وهذا يتطلب من هذه المؤسسات أن لا تكون مجرد مكان لمنح المؤهلات العلمية أو الارتقاء بأعضائها في السلم الاجتماعي أو الحصول على ترقية أعضاء هيئة التدريس وإنما تتحسس مشكلاتهم وهمومهم وتتعرف إلى مصادر التخلف فيهم عن طريق تدريبهم وربط أبحاثهم ودراساتهم بمشكلات المجتمع، ويرجع ضعف دور التعليم العالي في خدمة المجتمع إلى:

1- ضعف وصعوبة التنبؤ والاستعداد للزيادة السكانية السنوية مما ينعكس على وفرة مخرجات التعليم العالي كقوة متعلمة أو الاستعداد لاستقبال هذه الأعداد في مؤسسات التعليم العالي.

2- القصور في وفرة المؤسسات الخدمية كسوق عمل مناسبة لعائد مخرجات التعليم العالي.

3- جمود المشاريع التنموية أو الخدمية أو الاستثمارية التي تستوعب مخرجات التعليم العالي[1].

رابعًا- مقترحات تطوير السياسة التعليمية:

إجابة السؤال الثالث: ما مقترحات تطوير سياسات التعليم العالي في اليمن؟

بناء على ما سبق، فإن الباحثة تضع المقترحات التالية لعلها تسهم في علاج هذه الإشكاليات والمعوقات التي تواجه سياسة نظام التعليم العالي في اليمن.

1- إن إصلاح نظام التعليم العالي يجب أن تبدأ أولًا بقناعة حقيقية من جميع

(1) محمد عبد الله حميد، دور المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء في خدمة المجتمع - الواقع والتحديات والتوجهات المستقبلية، المؤتمر العلمي الأول للمراكز البحثية والعلمية، جامعة صنعاء تحت شعار «المراكز البحثية والعلمية ودورها في التنمية المجتمعية»، خلال (1-3) أغسطس، صنعاء، 2016.

الجهات التي لها صلة بهذا القطاع بالدولة من خلال الدعم الملموس، وهـذا لـن يتـأتى إلا إذا حصل تفاعل حقيقي بين جميع مؤسسات المجتمع باعتبار أن منظومـة التعلـيم هي ضمن منظومة المجتمع وهي أحد أركانه الأساسية في البناء والتطوير.

2- تطوير منظومة التعليم لتعزيز مخرجات تواكـب متطلبـات سـوق العمـل في مجال اقتصاد المعرفة من خـلال تحـديث توصـيف الـبرامج الجامعيـة وفقًـا للمعـايير الوطنية.

3- تشجيع الجامعات على تطوير أنظمة تقنية تطبيقية عـبر مـشروعات التخـرج وفقا لأولويات مدروسة وتوفيرها بأسعار تـشجيعية للمجتمـع والقطـاع الخـاص مـن خلال تطوير أنظمة التقنية التطبيقية في الجامعات اليمنية.

4- تطوير سياسة وطنية للبحث العلمي والتكنولوجي من خـلال عقـد وتنظـيم ورش العمل لإعداد السياسة الوطنية للبحث العلمي.

5- إصدار قرار وزاري لبرنامج تمويل البحوث العلمية المبنية على الكفاءة.

6- إيجاد قواعد بيانات ومصادر المعرفة البحثية من خلال مشروع ربـط شـبكي لمؤسسات البحث العلمي وتعزيز قواعد البيانات البحثية.

7- إطلاق برامج وطنية لتعزيز المنافسة في البحـث العلـمي مـن خـلال تطبيـق قانون الجامعات اليمنية بتخصيص نسبة من موازنة كل جامعة للبحث العلمي.

8- تطوير الـبرامج الأكاديميـة والخـدمات التعليميـة الـتي تقـدمها الجامعـات والكليات من خلال تقييم المناهج الحالية والمقررات وتحديد المطلوب تحديثه.

9- إصلاح منظومة قوانين ولوائح التعليم العالي بصفة عامة مـن خـلال إعـداد دراسة لتشخيص تشريعات التعلـيم العـالي وإعـداد التحـديثات للقـوانين واللـوائح القائمة حاليًّا.

10- توثيق العلاقة بين مؤسـسات التعلـيم العـالي واحتياجـات التنميـة وسـوق العمل لتطوير البرامج الدراسية الحالية واستحداث برامج دراسية جديدة ملائمة.

11- تطوير نظم القبول والتخرج من خلال اختبارات التحصيل والقدرات للالتحاق وامتحانات الكفاءة عند التخرج من خلال «إنشاء مركز للقياس والتقويم».

12- تحديث برامج الإعداد والتأهيل وتطوير أطر للتنسيق بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ومؤسساتهما.

13- زيادة نسبة الالتحاق في التعليم العالي من الفئة العمرية (19- 23) من خلال إعداد سياسات القبول لعام 2020 في الجامعات اليمنية وإقرارها من مجلس الوزراء وتعميم تطبيقها في جميع الجامعات.

14- إعادة هيكلة الجامعات نحو التميز في تخصص رئيس مميز من خلال مراجعة ودراسة وتحليل التقارير المرفوعة من قبل الجامعات وإقرار التخصصات المختارة من قبل الوزارة ومجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة.

15- إعداد الأنظمة واللوائح لتحسين نوعية مخرجات مؤسسات التعليم العالي من خلال «استكمال إعداد اللوائح والأنظمة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي».

16- تحسين نوعية التعليم العالي ومؤسساته من خلال مراجعة أدلة الخدمات القائمة في مؤسسات التعليم العالي (أكاديمية - إدارية - مالية - تنظيمية).

17- مراجعة سياسات التعليم العالي بحيث تكون مرنة وتستجيب لاحتياجات سوق الأعمال المتجددة، وإعادة النظر في سياسة القبول وعلى وجهه الخصوص في التخصصات التي أصبحت تشكل مخرجاتها مشكلة حقيقية نتيجة عدم وجود احتياج لمخرجاتها في الجهاز الحكومي ولا يوجد لها طلب في سوق العمل الخاص، وفي مقدمتها تخصصات كليات التربية والآداب.

18- وضع آليات في الجامعات للمراجعة الدورية لسياستها وبرامجها مع تقديم الدعم المناسب لها لتحقيق ذلك، وكذا الحرص على إشراك قطاع الأعمال وكل ذوي العلاقة في تطوير السياسات والبرامج الأكاديمية للجامعات وتنفيذها.

ويقتضي تنفيذ مقترحات التطوير السابقة اتخاذ مجموعة من الإجراءات، أهمها:

- تشكيل فريق متجانس من خيرة القيادات التربوية والمفكرين ومن أساتذة الجامعات، ومن القيادات الاجتماعية والسياسية لوضع أو تطوير سياسة للتعليم العالي، وإخراجها في كتاب، ونشره خاصة بين المستويات التنظيمية المختلفة في نظم التعليم، يتولى الفريق إدارة مراجعة السياسات والدراسات والتقارير السابقة، وتحديد الإطار العام للسياسة التعليمية المنشودة من حيث المنطلقات والأهداف والمبادئ والمجالات التفصيلية، مع منح الفريق الصلاحيات كافة والاستقلال الإداري والمالي، وفي حدود الدستور والقانون.

- تدريب القيادات التعليمية في مؤسسات التعليم العالي كافة على مسارات تطبيق السياسة التعليمية.

- القيام بحملة إعلامية تتجاوز نطاق الدعاية والإعلان، تسهم في تكوين رأي عام متقبل للتغيير ومؤيد له، بتوفير الدعم المعنوي لجهود تطوير السياسة التعليمية.

- عقد الندوات والمؤتمرات العلمية لتحليل وتقويم السياسات التعليمية الحالية وجدواها، والتوصل إلى أفكار وحقائق جديدة تدعم تلك السياسة.

- وضع مجموعة من البرامج التفصيلية؛ لتدريب وإعادة تدريب القيادات التربوية والكوادر المنوط بهم تنفيذ السياسة التعليمية ومتابعتها وتقويمها.

- إنشاء نظام المعلومات الإدارية والاتصالات وتزويدها بقاعدة بيانات ومعلومات حديثة؛ لتوثيق الصلة بين نظم التعليم في اليمن، وتبادل المعلومات حول الصعوبات التي توجه مستويات تطبيق السياسة التعليمية، ورفع كفاية التفاعلات البينية الرأسية والأفقية.

- حشد الجهد الرسمي والشعبي لوضع السياسة التعليمية المطورة موضع التنفيذ، ودعم ذلك ماديًّا وفنيًّا.

- تطبيق نظام الحوافز والترقيات بدقة ووضوح؛ لمكافأة المتميزين وتشجيع المنفذين على بذل الجهد والإبداع في العمل، وإيصال رسالة للمقصرين والمتقاعسين والمخالفين، وتطبيق العقوبات عليهم.

- استخدام نتائج الأداء للوقوف على تنفيذ السياسة التعليمية المنشودة من خلال أداء مستويات تنظيمية معينة، وتأثير الاتجاهات السائدة عليها.

- تشخيص المشكلات التي تواجه تنفيذ السياسة التعليمية المنشودة، والعمل على معالجتها أو الحد من تأثيراتها، وكذا تهيئة الأجواء المناسبة لعملية التنفيذ.

- استمرارية التفكير الإستراتيجي وتنمية مهارات التفكير المنهجي والرؤية العلمية لدى المنفذين.

*

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

المصادر والمراجع

أولًا- العربية:

(أ) الكتب:

- أنور معزب، التعليم العالي في الجمهورية اليمنية: جوانب الضعف والقصور والحلول المقترحة، مجلة جامعة تعز، العدد (45)، مطبعة جامعة تعز للطباعة والنشر، اليمن، 2014.
- سميح أبو مغلي، وآخرون، قواعد التدريس في الجامعة، عمَّان، دار الفكر، ط1، 1997.
- شوقي ضيف، دراسات في التربية الإسلامية، شبين الكوم، مكتبة ضيف، 1992.
- عبد الجواد بكر، السياسات التعليمية وصنع القرار، الإسكندرية، دار الوفاء للنشر والطباعة، 2003.
- علي الفقيه، أسباب التدني بمستوى التعليم العام والعالي في اليمن وطرق معالجتها، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، 2010.
- علي هود باعباد، فلسفة التعليم العالي وسياسته في اليمن، جامعة صنعاء، 2006.
- ـــــــــــــ، التعليم في الجمهورية اليمنية: ماضيه - حاضره - مستقبله، جامعة صنعاء، 2006.
- كرامة سليمان، التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن، ج 2، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، 2002.
- محمود أحمد مرسي، التربية ومجالات التربية في الإنماء التربوي، مكتبة وهبة، القاهرة، 1985.
- نجاة صالح السعدي، التعليم وانعكاساته على التنمية الاجتماعية في الجمهورية اليمنية، مطبعة جامعة عدن للنشر والتوزيع، 2017.
- نصرة رضا البناي، ووفاء بلحاضي ومحمد الخولي، القيمة التنبؤية لمعايير القبول المستخدمة بجامعة قطر وعلاقتها بالمعدل التراكمي الجامعي، مركز البحوث التربوية، جامعة قطر، رقم (223)، 2004.

(ب) الدوريات:

- أزهار خضر، وداغر الطراونة، ويوسف اخليف، ومحمد أمين، درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل، مجلة دراسات، العلوم التربوية، المجلد 43، ملحق (5)، 2016.
- أسامة بن حسين عارف، وأحمد أبو الفضل حجازي، ومحمد حمزة عبد الحميد، جودة مخرجات التعلم في الجامعات السعودية ودورها في تلبية متطلبات سوق العمل السعودي وفق رؤية 2030، مجلة البحث العملي في التربية، العدد 19، جامعة عين شمس، 2018.

- ثروت عبد الحميد عبد الحافظ، وعلي عبد ربه حسين إسماعيل، تطوير إدارة الأنشطة الطلابية بجامعة المنصورة للمواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل: تصور مقترح، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد (2)، العدد (12)، كانون الأول 2013.
- حاكم موسىٰ عبد خضير الحسناوي، فاعلية طرائق التدريس الحديثة في تنمية الاتجاهات العلمية، بحث منشور، جامعة بغداد، 2015م.
- رمضان عبد الله الشيبة، وحدود مصطفىٰ مسعود، أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، المجلة الجامعة، العدد (17)، المجلد (3)، 2015.
- رهيب سعيد قائد العبسي، تصور مقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل في ضوء الواقع الحالي لها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (28)، المجلد (10)، 2017.
- سالم بن سليم الغنبوصي، مدىٰ التطابق بين وزائف خريجي جامعة السلطان قابوس في سوق العمل العماني وتخصصاتهم الأكاديمية، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 10، عدد (1)، 2014.
- سامي فتحي عبد الغني عمارة، تصور مقترح لتفعيل العلاقة بين التعليم الفني وسوق العمل في مصر في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة، مجلة مستقبل التربية العربية، مجلد 19، العدد (81)، أكتوبر، مصر، 2012.
- طاهر محمد عمر الأهدل، اتجاهات طلبة كلية التربية بجامعة صنعاء نحو ثقافتي العنف والحوار، صنعاء، مقبول للنشر بمجلة جامعة الناصر، بتاريخ 2019/4/2.
- عبد اللطيف مصلح محمد، تجربة جامعة العلوم والتكنولوجيا في مجال ضمان جودة الأداء الأكاديمي الجامعي - كلية التعليم المفتوح أنموذجًا، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد (8)، العدد (22)، قسم العلوم الإدارية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، 2015.
- عبد الله علي، والعاضي الطوقي، ومحمد عبد الله، التوجهات في سوق العمالة اليمنية، مجلة جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، العدد (10)، المجلد (13)، صنعاء، أبريل 2016.
- عبد اللطيف محمد، مدىٰ تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (16)، المجلد السابع، 2014.
- غداوية جازية، المسارات الإستراتيجية الحديثة لتنمية الموارد البشرية في ظل تحديات الاقتصاد المعرفي، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، العدد (3)، يناير 2019.
- فوزية بنت عبد الرحمٰن بن سالم بانعمة، المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030 - دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر، العدد (184)، الجزء الأول، أكتوبر، 2019.

- محمد أحمد يحيى ردمان، متطلبات تطوير سياسة التعليم الجامعي لمواكبة التحولات لمجتمع المعرفة في اليمن، مجلة البحوث والدراسات التربوية، عدد (58)، جامعة القاهرة، 2013.
- محمد زين السعدي، وناصر سعيد الدحياني، وجبر عبد القوي السنباني، مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة الأندلس، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (16)، العدد (15)، جامعة الأندلس، صنعاء، 2017.
- محمد سرحان المخلافي، فعالية معدل شهادة الثانوية في التنبؤ بالتحصيل الأكاديمي لطلاب وطالبات كلية التربية بعمران جامعة صنعاء، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17، العدد (4)، 2001.
- محمد ناجي الدعيس، ونبيلة علي الشويع، الممارسات الأكاديمية لأساتذة جامعة صنعاء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (6)، العدد (24)، جامعة الأندلس، صنعاء، 2019.
- نادية مهدي عبد القادر، دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية على وفق متطلبات سوق العمل للمدة (2004-2013)، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد (42)، 2018.
- نعمان قايد النجار، وعارف عباس، وعبده العامري، معوقات تطبيق معايير الجودة التعليمية الشاملة في جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد (8)، العدد (21)، جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية، اليمن، 2015.
- هزاع داود سلمان، الاستثمار في التعليم العالي وعلاقته وأثره في سوق العمل، بحث تطبيقي في الكليات الأهلية العراقية، مجلة الدنانير، العدد العاشر، 2017.
- هشام محمد الصمادي، دور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات سوق العمل الأردني، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، المجلد (5)، العدد (3)، ديسمبر 2018.
- وليد عامر، ونرمين موسى، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري ومدى ملاءمته لمتطلبات سوق العمل في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد (1)، 2015.

(ج) الرسائل الجامعية:

- آية فوزي كامل رزق، أثر سياسات التعليم والتدريب على سوق العمل في مصر خلال الفترة 2000-2012م - رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2019.
- أحمد سالم الثقفي، مدى مناسبة وتوافر بعض معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في أقسام الرياضيات بكليات العلوم في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة - رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009.

- حمدي أسعد الدلو، إستراتيجية مقترحة لموائمة مخرجات التعلم في الجامعات الفلسطينية مع متطلبات سوق العمل الفلسطيني – رسالة ماجستير، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى بغزة، فلسطين، 2016.
- خالد صوير، إدماج خريجي التعليم العالي في سوق العمل – دراسة خالة مديرية التشغيل تلمسان – رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2016.
- رابحي بو عبد الله، دارسة فعالية نفقات التكوين المهني في تحقيق متطلبات سوق العمل (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بالقايد – تلمسان، 2016.
- السعيد أحمد محمد أشرف، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية: رؤية إسلامية، رسالة دكتوراه، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر، 2005.
- طاهر محمد عمر الأهدل ، التعليم والحراك الاجتماعي في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية، رسالة دكتوراه، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة أسيوط، مصر، 2006.
- عائض محمد الفقيه، أهم معوقات تنمية الإدارة التربوية في الجمهورية اليمنية – رسالة ماجستير، كلية العلوم التربوية والتطبيقية، جامعة ذمار، اليمن، 2004.
- عبير إبراهيم أمنية، أثر التغيرات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم على تنفيذ وأداء سياسات التعليم العالي في ليبيا: دراسة تطبيقية على سياسة التنسيب بجامعة قاريون، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، بنغازي، 1995.
- ماجد رباح صالح خلف، مدى تحقق المعايير العالمية للاعتماد الأكاديمي التي وضعتها هيئة NCATE لبرامج كليات التربية بجامعات المحافظات الجنوبية – رسالة ماجستير، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة، 2017.
- محمود حمزة أحمد الغماري، أثر الرقابة المالية على تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين – دراسة ميدانية على الجامعات الفلسطينية العاملة بقطاع غزة، رسالة ماجستير، قسم التخطيط التربوي، كلية التربية، جامعة غزة، 2009.
- مدوخ نصر الدين حمدي، معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل التغلب عليها – رسالة ماجستير، قسم أصول التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
- مصطفى أحمد الصمادي، تصورات القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس لالتزام الجامعات الأردنية الخاصة بتطبيق معايير الاعتماد والجودة – رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2007.
- مها بن قاسم فاضل، إدارة الأقسام الأكاديمية في ضوء معايير الجودة الشاملة والانتماء بجامعتي أم القرى والملك عبد العزيز – رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2011.

- نبيل أحمد محمد العفيري، إستراتيجية مقترحة لتطوير الشراكة بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل، رسالة دكتوراه، قسم الإدارة وأصول التربية، كلية التربية، جامعة تعز، اليمن، 2010.

(د) ندوات ومؤتمرات:

- أحمد غالب الهبوب، دراسة تحليلية مقارنة لأهداف التعليم العالي في اليمن والأردن، مؤتمر التعليم العالي، الأردن، 2010.
- أحمد غالب الهبوب، وآخرون، المعايير الوطنية المرجعية (النارس) ومتطلبات تطبيقها في الجامعات اليمنية - دراسة نقدية تحليلية، المؤتمر العلمي الأول لجامعة البيضاء، محور: التربية والتعليم، الفترة 11-13 يوليو2020.
- بدر سعيد علي الأغبري، دراسة تحليلية لواقع السياسة التعليمية في الجمهورية اليمنية، المؤتمر الثاني عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية، جامعة المنصورة، المجلد الأول، 1992.
- أبو بكر عبد الله القربي، التعليم العالي الحكومي في اليمن إلى أين؟ جامعة الملكة أروى، مؤتمر التعليم العالي الأهلي، الجزء الأول ، صنعاء 30 مايو - 1 يونيو 2000.
- رفعت عمر عزوز، تجربة كلية التربية بالعريش في تأسيس نظام داخلي للجودة بين الواقع والمأمول، المؤتمر العلمي العربي الثالث - التعليم وقضايا المجتمع المعاصر، جمعية الثقافة من أجل التنمية، جامعة سوهاج، سوهاج، مصر، 20-21 أبريل 2008.
- سيلان جبران العبيدي، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، بعنوان «المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي»، بيروت، 10 ديسمبر 2009.
- عبد اللطيف حيدر، الاعتماد الأكاديمي وتحديات الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، المؤتمر الثالث للتعليم العالي في اليمن: تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث، (10-12) أكتوبر 2009.
- عبد الوهاب عوض كويران، وآخرون، تقويم عمداء الكليات ونوابهم ورؤساء الأقسام العلمية لواقع ضمان جودة البرامج الأكاديمية في كليات جامعة عدن، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، صنعاء، اليمن، 2010.
- محمد السيد مناع، وعزت حمدي محمد، تقويم علاقة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل لمواجهة البطالة في المملكة العربية السعودية، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية للفترة 24-27 فبراير 2008.

- محمد عبد الله حميد، دور المراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء في خدمة المجتمع - الواقع والتحديات والتوجهات المستقبلية، المؤتمر العلمي الأول للمراكز البحثية والعلمية، جامعة صنعاء تحت شعار «المراكز البحثية والعلمية ودورها في التنمية المجتمعية»، خلال (1-3) أغسطس، صنعاء، 2016.
- نجوى أحمد الحاج، تصور مقترح لتطوير المراكز البحثية والعلمية في جامعة صنعاء في ضوء متطلبات تنمية المجتمع اليمني، المؤتمر العلمي الأول للمراكز البحثية والعلمية، جامعة صنعاء، تحت شعار «المراكز البحثية والعلمية ودورها في التنمية المجتمعية»، خلال الفترة من 1 إلى 3 أغسطس، صنعاء، 2017.
- الهلالي الشربيني الهلالي، وأحمد البهي السيد، معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي دراسة للواقع والمأمول بكلية التربية النوعية بالمنصورة، المؤتمر السنوي (الدولي الأول - العربي الرابع)، 8-9 أبريل 2009.

(هـ) الإستراتيجيات والتقارير والقرارات والأدلة:

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها - التحديث الإحصائي لعام 2019/2018.
- البنك الدولي، التقرير السنوي، إنهاء الفقر والاستثمار في الفرص، 2019.
- الجريدة الرسمية، صحيفة 14 أكتوبر، وكالة سبأ، صدور قرار جمهوري رقم (210) بتاريخ 2009/8/26م الخاص بإنشاء مجلس للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، صنعاء، 2010.
- مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، الإطار المرجعي لأنشطة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، صنعاء، سبتمبر 2012.
- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مؤشرات التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية لعام 2013/2012م، صنعاء، 2014.
- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، تقرير دارسة اليونسكو لتمويل التعليم العالي في الدول العربية، بيروت، 2018.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تقرير اليونسكو للعلوم 2015 حتى 2030.
- مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية (2018/2017): الابتكار أو الاندثار، البحث العلمي العربي: واقعه وتحدياته وآفاقه، بيروت، 2018.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إستراتيجية تطوير التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء، 2006.

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كتاب الأبحاث المقدمة في المؤتمر الثاني للتعليم العالي مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، صنعاء، 2008.
- اليونسكو، التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين.. الرؤية والعمل. المؤتمر العالمي للتعليم العالي، باريس، 1998.
- اليونسكو، تنويع برامج التعليم العالي لتلبية احتياجات عالم العمل والتنمية الشاملة، وثيقة مرجعية، بيروت، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، (ب)، 2-5 مارس 1998.
- اليونسكو، قائمة مصطلحات تكنولوجيا التربية، ترجمة: حسين الطوبجي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1994.
- المنتدى العربي الرابع للتربية والتعليم، دراسات وأبحاث المنتدى العربي الرابع للتربية والتعليم «التعليم واحتياجات سوق العمل»، عمَّان، 24-25 أبريل 2007.

ثانيًا- الأجنبية:

- Arnaud Chevalier and Others, "Amulti-country stdy of inter-generational educational, mobility" Peper presented at the University of Southampton, March 17th, 2003.
- SCALURY, Universities in the Western World, New York. The Free Press. A division of Homeland Publishing Co. INE. 1975.

● ○ ●

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية